مقاومة تحت السطح
المباشرون الأقباط والحملة الفرنسية

د/ ناصر أحمد إبراهيم

تلاحقت الهزائم بالمماليك فى كل من شبراخيت وإمبابة، بعد سقوط الإسكندرية فى 3يوليو 1798، فى الوقت الذى كان القائد العام بونابرت يراسل فيه كل الجماعات التى لها صلة بالسلطة المملوكية وبشئون إدارة البلاد، وخاصة تلك التى كانت تحظى بثقة الأهالى وحينما داهم الفرنسيون القاهرة (فى 23 يوليو) بات الموقف أكثر صعوبة؛ إذ كان على الجميع أن يحدد موقفه سريعًا. ولما كان المباشرون الأقباط أكثر من غيرهم ارتباطاً بالبيوت المملوكية؛ حيث كانوا يديرون حسابات ممتلكاتهم العقارية، ومجمل أنشطتهم المالية - فقد تعين عليهم أن يحسموا أمرهم قِبل السلطة الجديدة التى عرضت عليهم الأمان ودعتهم للعمل معها.

ومن المؤكد أن الموقف كان عصيبًا ومحيرًا، ليس من جراء ضيق الوقت المتاح لبلورة رؤية شاملة للمسألة، وإنما - كذلك - بسبب تناقض الاتجاهات التى قد لا تسمح بموقع وسط لمالأة الجميع، وتحتم، من ثم، العمل مع سلطة واحدة، خاصة وأن البيانات الأولى للغزو الفرنسى كانت تعلن عن شروعها فى تقويض النظام المملوكى ومصادرة كل ممتلكاته[1]، وهو ما كان يمس بشكل مباشر مصالح جماعة المباشرين ؛ ولذلك لم يكن ليماطل المعلمون الأقباط القيادة الفرنسية طويلاً، حيث

انتهى بهم الأمر إلى قبول عرض بونابرت: فهل كان إقدامهم على هذا القرار يمثل نوعاً من المغامرة؛ بغية حفاظهم على استمرارية تواجدهم فى إدارة مالية البلاد، أم تجاوز الأمر حدود مصالحهم المباشرة، وحمل رؤية خاصة فى قراءة الواقع السياسى، وفى التحسب لتقلباته المفاجئة؟ ومن جانب آخر هل أتاح إلحاقهم بالإدارة الفرنسية ممارسة دورهم بالكيفية نفسها التى كانوا عليها قبل مجىء الحملة، أم وُضِعَت قيود معينة اختزلت هامش الحركة، وجعلت من المباشرين مجرد أدوات ضرورية جرى تطويعها؛ لإحاطة الجانب الفرنسى بالحقائق الضريبية والإدارية للبلاد؟ إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات سوف تساعدنا على فهم طبيعة الدور الذى أدته جماعة المباشرين فى إدارة الجباية، وعلى تحليل مجمل العلاقات التى ربطتهم بالمسئولين الفرنسيين.

وبداية يجب أن نشير إلى أن استعانة الفرنسيين السريعة بالمباشرين الأقباط قد جعلتهم يستعدون كمحصلين للجباية وكمسئولين عن تنظيم قوائمها الحسابية، وفقًا لما كان سائدًا قبل مجىء الاحتلال. والفارق الجوهرى يظل متمثلاً فى أنهم صاروا يعملون فى إطار إدارى، بوصفهم موظفين رسميين، خاضعين لرقابة فرنسية، بعد أن كانوا يعملون بدوائر الملكيات الخاصة التى بلغ الارتباط بأربابها أنهم كانوا يُكنون بأسمائهم[2] . على أن ذلك لم يعن أن الإدارة المالية الفرنسية قد تعاملت مع المباشرين بصفتهم أفرادًا، وإنما تم التعامل- منذ البداية - من خلال جرجس الجوهرى نفسه، باعتباره "رئيسًا للكتاب الأقباط". وبعبارة أخرى، فرض التنظيم القبطى على الفرنسيين ضرورة التعامل مع المباشرين بوصفهم "جماعة"، وسوف تمثل هذه الحقيقة لبَّ إشكالية العلاقة الإدارية التى ربطت المعلمين الأقباط بالجانب الفرنسى.

* * *

كان الغموض قد غلف كل شىءٍ فى النظام الضريبى والمالى، ووجد الفرنسيون

أنفسهم فى حاجة ماسة إلى بذل جهد، غير عادى؛ للحصول على المعلومات التى يصعب بدونها السيطرة على الموارد وإدارة مالية البلاد ككل. وإذا كان المباشرون على وعى تام بخطورة الإفصاح عن أسرار مهنتهم، فإن الرؤية بالنسبة للجانب الفرنسى، اتسمت بالضبابية الكثيفة. وبقدر ما كان يمكنهم رصده من معلومات وبيانات، بقدر زيادة معرفتهم بمصادر جديدة للإيرادات. وبداهة كان لذلك تأثيره على شكل العلاقة بين الجانبين. وسعيًا إلى فهم أعمق للعوامل التى كانت تشكل مضمون هذه العلاقة التى مرت – رغم قصر المدة الزمنية – بأطوار مختلفة، يتعين أن نتناول أبرز المشكلات والمصادمات شبه اليومية التى كانت موطنًا للاحتكاكات المستمرة. ولمَّا كان الفرنسيون مضطرين إلى متابعة فترات الفيضان التى تحدد الدورات الزراعية، ومن ثم أقساط جباية الضرائب – فإنهم اعتمدوا تنظيم الميزانية وقوائم الحسابات وفقًا للتقويم القبطى للسنة المالية التى تبدأ فى شهر توت(سبتمبر) وتنتهى مع بدء صعود الفيضان بين شهرى بؤونه وأبيب(يونيو – يوليو) . وإذا كانت المحصلة المعرفية تتجلى نتائجها، على نحو بَيْن، فى نهاية كل سنة مالية، فإن الإدارة الفرنسية كانت تولى اهتماماً ملحوظا، بمراجعة قرارات سبق اختبارها، واتخاذ إجراءات جديدة خلال الفترة الانتقالية من يوليو إلى سبتمبر[3]، الأمر الذى كان يؤدى إلى حدوث تغير نوعى، من عام مالى إلى آخر، فى شكل ومضمون العلاقة بين الجانب الفرنسى والمباشرين الأقباط. وعلى ذلك سوف يتم دراسة الدور القبطى فى الإدارة المالية، من خلال تحليل أبعاد المواجهة طيلة السنوات المالية الثلاث(1213/ 1214/ 1215) التى شملت فترة الاحتلال(1798–1801) والتى مثلت فى الوقت نفسه ثلاث مراحل أساسية فى مجمل تطور علاقتهم بالفرنسيين، وإن كان ينبغى التنويه إلى أن اتفاق تلك المراحل الثلاث مع فترات حكم الجنرالات بونابرت وكليبر ومينو، ليس سوى اتفاق عفوى.

المرحلة الأولى(سبتمبر 1798- أغسطس 1799)

يمكن أن نميز فى هذه المرحلة موقفين رئيسيين للمباشرين الأقباط قبل الإدارة

الفرنسية: الأول منهما كان فى إطار استطلاع مدى قدرة الفرنسيين على الإحاطة بالنظام المالى والضريبى، يوازيه، فى الوقت نفسه، متابعة دقيقة لكل التطورات السياسية التى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مدى الاحتفاظ بمواقعهم فى إدارة النظام الضريبى فى مصر. والموقف الآخر جاء نتيجة للأول؛ إذ مع تبين عجز المحتلين عن استيعاب كُنْه النظام وآلياته المعقدة، فى الوقت الذى كانت المصادمات العسكرية مستمرة بين كل حين وآخر – فإن الجانب القبطى يحدد لنفسه اتجاهًا يقضى بوجوب تحقيق السيطرة الفعلية على المعلومات والإيرادات معًا؛ ومن ثم تصبح العلاقة طردية بين اللجوء إلى وسائل التحايل، وتزايد المواجهات والاحتكاكات شبه اليومية . وسوف نحاول تحليل طبيعة العلاقة بين الجانبين، فى إطار هذين الموقفين اللذين سوف يؤثران، بدرجة ملحوظة للغاية، على تغير شكل إدارة الجباية.

حذروترقب

يُطالعنا تقرير سكرتير المالية بيروس بحقيقة موقف المباشرين الأقباط، من السلطة الفرنسية، خلال الشهور الأولى من الاحتلال، فيشير إلى أنهم كانوا مرتابين ومنقسمين بين الخوف الذى يثيره لهم الأمراء المماليك ساداتهم القدامى، وبين الهلع الذى حمله إليهم الغزو الفرنسى، ولذلك لم يقدموا لهم، فى البداية، أية معلومات[4] وقد أكد هذه الحقيقة الجنرال زايونشيك، من واقع احتكاكه ورقابته شبه اليومية للكتبة الأقباط، فى دائرة الفيوم وبنى سويف والمنيا[5].

وكان تتبع المباشرين للتطورات السياسية المختلفة التى تلاحقت فى هذه المرحلة، قد فرض عليهم ضرورة توخى الحذر والاحتفاظ بحق مراجعة كل المواقف والصلات التى ربطتهم بجميع الأطراف: فمن ناحية لم يستطع الفرنسيون القضاء على مراد بك ومماليكه، وهو ما كان كفيلا بجعل مركز الفرنسيين بالصعيد مؤقتًا أو غير مستقر[6]؛ حيث ظل المماليك قادرين على مداهمة الكتائب الفرنسية فى كل مكان بالوجه القبلى، فيما عُرف "بحرب العصابات"[7]، ومن ناحية أخرى، عاين

المباشرون تحطم الأسطول الفرنسى، فى مطلع هذه المرحلة، وإعلان التحالف العسكرى بين العثمانيين والإنجليز، كما كانوا شهود عيان على نجاح الباب العالى فى إرسال فرمانات ومنشورات عثمانية، تحض على الثورة والمقاومة، تم توزيعها بين أهالى القرى[8]، والتى انعكس مردودها بجلاء فى امتناع الفلاحين عن تسديد الضرائب، على الرغم من وجود الطوابير العسكرية التى كانت تهدد بمداهمة القرى وحرقها فى حال الإصرار على عدم الدفع.

وعلى ذلك كان المباشرون قد وجدوا أنفسهم فى موقف شائك. وكانت الحقيقة الوحيدة الواضحة لهم أن الارتكان على السلطة الفرنسية وحدها سوف يجر عليهم المتاعب، وليست حوادث قتل أو اغتيال بعض الأمناء الأقباط فى بعض القرى[9] إلا مؤشرًا على تلك الصعوبات التى تنتظرهم. ولعلهم ما فتئوا يتذكرون حوادث عام 1200(85-1786) التى نزل بهم، خلالها، أشد المصادرات من جراء دورهم الرئيس فى تلفيق الحسابات التى أدت إلى سطو الأمراء المماليك على مجمل "خزينة السلطان". وهى تجربة عصيبة نزعم بأنها أثْرَت خبرة المباشرين فى التعامل مع السلطة، وذلك عبر التحسب لتقلباتها المفاجئة، وعدم الرهان على جانب واحد. ومن ثم فقد كان من المتوقع أن يحاول المعلمون الأقباط، بعد احتفاظهم بمواقعهم السابقة فى إدارة الجبايات، معاودة الاتصال بالمماليك سرًا، وأن يحولوا، فى الوقت نفسه، دون أن تُثار ضدهم من قبل سلطات الاحتلال، أية شبهة حول هذه المسألة[10].

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات لم تقتصر على مدى قدرة المباشرين على إدارة التعامل مع المصالح المتناقضة للقوى المتصارعة على السلطة فحسب، وإنما كان هناك ما هو أكثر خطورة على مستقبل عملهم فى الإدارة المالية برمتها؛ فاتجاه بونابرت إلى وضع وكلاء فرنسيين لمراقبة مجمل الحسابات القبطية، قد يؤدى إلى وضع نهاية للامتياز الذى استأثروا به فى هذا الجانب الحيوى من الإدارة[11]. وهى مسألة استوعب المعلمون الأقباط مراميها؛ ومن ثم فقد تعين عليهم إحكام

السيطرة على الجهاز الإدارى القبطى، من أصغر كاتب فى قرية إلى أعلى مسئول فى الجماعة القبطية؛ لأجل الحيلولة دون تسرب المعلومات الدقيقة عن النظام الضريبى والمالى: فلقد نجح المعلم جرجس الجوهرى فى إقناع الفرنسيين بأن قوائم الضرائب لا تصدر إلا عن مكتبه بالقاهرة، سواء للمسئولين الفرنسيين أو لسائر مباشرى الأقاليم.[12] ولمَّا تم استعادة ذات التنظيم الهرمى للكوادر القبطية السابقة، بات المعلم جرجس الجوهرى - بوصفه المباشر العمومى - متحكمًا، بصورة فعلية، فى تحديد نوعية البيانات والمعلومات التى كان يمكن كشفها للفرنسيين أو حجبها عنهم.

ولعل مما يعكس وجود درجة كافية من الوعى لدى جماعة المباشرين بأهمية التكاتف والالتزام بالخط العام الذى حدَّدُوه لأنفسهم؛ للحفاظ على احتكارهم للمعلومات - أنهم كانوا، بدرجة من الإفراط فى الحذر، يمتنعون عن الرد على ما يواجهونه من تساؤلات أو استفسارات. ويدلى جيرار بشهادته فى هذا الصدد(وكان معنيًا بجمع المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الريفى والنظام الضريبى) إذ يقول: "كان أمثال هؤلاء القوم أقل استعدادًا لتقديم المعلومات حول الوسائل التى يحرصون على إحاطتها بالغموض.. وهذا ما يفسر - بقدر كاف - سر القلق الذى كان ينتابهم من الأسئلة التى كنت أوجهها لهم، وكذلك سوء نيتهم حين كانوا يضطرون للإجابة" وأنه لذلك لم يحصل إلا على معلومات غامضة، وآمل أن يتمكن غيره من رصد ما عجز عن تحصيله منها[13].

وكانت "الحماية" التى وفرها المعلم جرجس الجوهرى وكبار المباشرين Les septOC Grands لمرءوسيهم من الكتبة والعمال الأقباط بإدارة الجباية، قد أدت إلى تدعيم وحدة الصف، وتماسك البنيان الداخلى للجماعة[14]. وخاصة أن أمر تعيين أو رفت أحد هؤلاء الكتبة كان امتيازًا قاصرًا على المعلم جرجس الجوهرى[15]؛ ولذلك كانت أية شكاية تتعلق بالكتبة والمباشرين تحال على الأخير؛ ليحقق فيها بنفسه ويتخذ الإجراء المناسب بشأنها[16]. وهو الأمر الذى أتاح للمباشرين غطاءً قويًا لمعظم ممارساتهم المختلفة.

وكان حرص بونابرت على الحيلولة دون وقوع مصادمات بين المباشرين والمسئولين الفرنسيين، قد أدى إلى تمادى الأقباط فى توسيع هامش حركتهم: فقد كان من الأهمية بمكان للجانب الفرنسى احتفاظ المباشرين بمكانتهم وهيبتهم بين أهالى القرى، وأن يظلوا متمتعين بثقة السلطة الفرنسية، كأحد الركائز الأساسية لاستقرار جباية الضرائب؛ ولذلك عندما قام أحد جنرالات الأقاليم بالقبض على مباشر قبطى، تعاون مع المقاومة المملوكية ضد الجيش الفرنسى، سارع بونابرت بشجب تصرف هذا الجنرال، محددًا الإطار العام للتعامل مع المباشرين الأقباط: "إننى لا أنظر بعين الرضا إلى الأسلوب الذى تصرفت به تجاه القبطى، فمقصدى هو مراعاة هؤلاء الناس، وإبداء حسن النوايا نحوهم قل لى ما هى موضوعات شكواك منه وعندئذ أتولى إحلال شخص آخر محله .. ادرس الناس الذين تجد نفسك بين ظهرانيهم، وميز أولئك الأكثر استعدادًا لتوظيفهم، واضرب أحياناً أمثلة عادلة وقاسية، دون أن تقدم أبدًا على أى شىء يقترب من الهوى والاستخفاف"[17].

ويبدو أن هذه التعليمات قد مثلت الاتجاه العام لسلطات الاحتلال قِبل المباشرين، على الأقل فى هذه المرحلة؛ إذ نجدها تشكل لبَّ التوجيهات التى يُوصى بها مدير المالية (بوسيلج) أحد الوكلاء الفرنسيين: "إنه لمن المفيد لنا أن يتمتع المباشرون بالاحترام والتقدير من جهتنا؛ لأجل أن يتحصلوا على الضرائب بأنفسهم من القرى، وكذلك أن يلاقوا عقابنا حينما يبدون إهمالاً فى عملهم، وإن كان يتعين ألا يُحقر أحد من شأنهم على مرأى من أهالى القرى"[18]. بل وكانت الإدارة المالية على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك، بإبدائها المرونة مع المباشرين الذين يثبت اختلاسهم وتضليلهم للفرنسيين بشأن تركات الأمراء المماليك المصادرة، على نحو ما تمثله حالة المعلم إبراهيم الحلفاوى، مباشر ولاية الفيوم[19]. ومن جانب آخر كان ثمة حرص على إشعار المباشرين بأن حمايتهم أحد الشواغل الأساسية للقيادة العامة نفسها، وذلك عبر التأكيد لهم على موقفها الصارم فى معاقبة القرى التى تعرضت للأقباط، غير مرة، للقتل والاغتيال[20].

وإذًا كانت الإدارة المالية للاحتلال منشغلة بعدم المساس بمكانة المعلمين الأقباط أو كوادرهم من الكتبة والصيارفة؛ بهدف استيعابهم فى الإدارة؛ لأجل دفع القرى للتواصل فى تسديد الضرائب، بالإضافة إلى تهيئة مناخ من التعاون بين الجانبين، كخطوة أساسية لاندماج الوكلاء الفرنسيين، ومن ثم السيطرة رويدًا رويدًا على المعلومات المجهولة.

سلطة المعرفة وضغوط المحتل

وإذا كان للمباشرين - دومًا - حساباتهم الخاصة، فسوف يجيدون استغلال الموقف الفرنسى الحريص على كسب تعاونهم؛ إذ يجرى مواجهة ضغوط المسئولين الفرنسيين فى طلب معرفة القوائم التفصيلية للضرائب والقرى والمعلومات المتعلقة بها - بالفتور وبشىء كثير من اللامبالاة، الأمر الذى جعل بونابرت أكثر تململاً من ردود فعلهم، وخاصة بعد أن أبدى المشايخ تجاوبًا ملحوظًا، فى الإفصاح عن أملاك الأمراء المماليك، فى حين ظل المباشرون والعمال الأقباط يشملهم الصمت المطبق بشأن هذه الأملاك التى كانوا، قبل مجىء الحملة، يديرون حساباتها؛ ولهذا فإنه يكتب إلى المعلم جرجس الجوهرى، فى لغة أقرب إلى العتاب؛ لأنه كان لا يزال حريصًا على استنفار المباشرين، وعدم فقد عونهم: "إننى لأطالب الأقباط بأن يبدوا الحماس والثقة والإخلاص فى خدمتهم للجمهورية، ولا أكتم عنك ما أشكوه من فتور الهمة الذى أصاب الكثيرين من بينهم".[21] على أنه من جانب آخر، وقد تأكد من صعوبة تطويع المباشرين فى الاتجاه الذى يؤدى إلى كشف الحقائق الضريبية، يقرر إيجاد مصادر متعددة لجمع المعلومات، فيجرى إنشاء "لجنة الحبوب" فى يناير 1799 لتشمل أقاليم مصر الوسطى "الفيوم وبنى سويف والمنيا"، ويعهد إلى "ليفرون وهاملان" (فى مارس 1799) القيام بالمهمة نفسها فى مصر العليا[22]. وإن كانت التجربة سوف تبوء بالفشل؛ حيث يؤكد "بيروس" بأن المباشرين ضنوا بالمعلومات على هؤلاء المسئولين بل وأوقعوا بهم فى أخطاء فادحة[23]، الأمر الذى أدى إلى تعاظم أهمية استقصاء المعرفة عبر التطواف بين القرى، اعتمادًا على

الفلاحين البسطاء وبعض مشايخ القرى وغيرهم من أبناء الريف. غير أن هذه الوسيلة استغرقت وقتًا طويلاً[24]، ولم تنجح فى الإحاطة بالحقائق الضريبية، التى تكشف كُنْه النظام، بشكل جعل حجم الإفادة منها، زمن الاحتلال محدودًا، وهو ما اضطر المسئولين الفرنسيين إلى الاعتماد على القوائم المجملة التى حررها المباشرون الأقباط، ومواصلة البحث والضغط عليهم.

وكان توجه بونابرت، بأفضل قواته، فى هذه الفترة، إلى غزو الشام، قد وضع على محك الاختبار مدى رسوخ السيطرة الفرنسية على مصر، وهو ما كان سببًا فى إثارة الحذر والترقب لدى الجميع[25]. ولاسيما جماعة المباشرين الذين مارسوا - بقدر كبير من التحفظ كل وسائل التسويف والمماطلة فى تسديد الضرائب، بل وفى ادخار ما وسعهم من تحصيلات؛ لتأمين أنفسهم فى المستقبل القريب الذى بات من الصعب التكهن بما يحمله من تطورات.

وتتيح أوراق ومراسلات الجنرال زايونشيك، حاكم مصر الوسطى(الفيوم - بنى سويف – المنيا)، التعرف على بعض تلك الوسائل التى رصد بوادرها منذ الشهور الأولى من احتلال الصعيد التى توافقت مع حلول موسم جباية القسط الأول للميرى: فنجده يرصد تباطؤ المباشرين فى تنفيذ الأوامر والتوجيهات، وتلكؤهم فى تحصيل الضرائب؛ حيث كانوا يتعللون، بصفة مستمرة، بأن القرى غير هادئة، وأن الفلاحين يتابعون الموقف عن كثب، ويرسلون من يتحرى لهم الأخبار، وينتظرون فى كل يوم، سماع أخبار المعارك الجارية، بين المماليك والفرنسيين، ومن ثم لا يمكنهم الجباية فى مثل هذه الظروف[26]. كما يشير "زايونشيك"، فى مراسلاته، إلى أن تهديد العمال الأقباط بتكبيدهم غرامة نقدية تتناسب مع كل تأخير فى الدفع، لم يلق سوى استجابة سلبية؛ إذ "لم يُفزعوا للسداد تحت التهديد بالتغريم"[27]؛ ولذلك مضت الجباية بصعوبة بالغة. وكان قد تزامن مع غزو الشام حلول القسط الثانى من الميرى. وتوضح أوراق زايونشيك أن المباشرين حاولوا إغراء الوكلاء الفرنسيين بأن القرى فى إمكانها تسليم "الحصيلة" بنفسها إلى مقر القيادة الإقليمية،

دونما حاجة إلى الطوابير الفرنسية المتحركة التى تجوب القرى فى مساعدة الصرافين، وإذ يتبين أن هذا الأسلوب لم يحقق أية نتيجة، وأنه كان من بين حيل الأقباط فى التسويف، فإنهم يقررون النزول للقرى بأنفسهم "دون هؤلاء الأقباط الأشقياء"[28]. وهو إجراء يثبت فشله سريعًا؛ فالقرى لم تكن لتدفع إلا فى حضور العمال الأقباط.

وحال تأكد الإدارة من أن الفلاحين سددوا الضرائب العينية(حبوبًا وخيولاً)، تسارع فى اتخاذ قرار يقضى بمباغتة المباشرين والكتبة فى القرى ؛ لمصادرة تلك التحصيلات التى ماطلوا فى تسليمها لخزانة الجمهور. غير أن المباشرين يتداركون أمورهم سريعًا ويفوتون الفرصة على الجانب الفرنسى . وهذا ما يدفع "زايونشيك" إلى التأكيد على وجود ما أسماه بـ "التنبيهات القبطية" (أى شبكة استخبارية) التى تتمكن من الإحاطة، بطريقة أو بأخرى، بالترتيبات التى تعزم الإدارة اتخاذها ضدهم؛ كما يدلل على هذه الحقيقة بحادثة فرار المعلم "إبراهيم الحلفاوى" من الفيوم، قبل وصول الرسالة التى تقرر بها أمر اعتقاله![29].

لقد بات واضحًا للجانب الفرنسى أن درجة استجابة المباشرين للتعاون متوقفة على النتيجة التى سوف تسفر عن "غزوهم للشام". وكان هذا عين ما أدركه "زايونشيك"، عبر احتكاكه اليومى بالصيارفة الأقباط؛ ولذا فإنه حين يُحاط علمًا بفشل هذا الغزو، ينتابه القلق الشديد، وهو ما تفيض به مراسلته إلى "دوجا" قبيل عودة بونابرت: "إننى لخائف أن يؤدى هذا الفشل إلى تباطؤ حركة جباية الضرائب، من جراء استغلال العثمانيين لهذا الخبر الذى سوف يبالغون، بكل تأكيد، فى تصويره للفلاحين، وهم الذين يتمنون اضطرارنا للجلاء عن هذه البلاد"[30].

وأكدت الأسابيع التالية مظان ومخاوف الجنرال زايونشيك؛ فقد توالت "المنشورات العثمانية ومكاتيب المماليك"[31] على البلاد، تبشر بقرب مواجهة حاسمة، تُجلى هذا الاحتلال ؛ وهو ما يؤدى إلى تعثر الجباية. ولن تُجْدِى تحذيرات القائد العام بونابرت بالتغريم والمصادرة للأراضى[32].

ودون أن يكون ثمة تنسيق ما، بين العمال الأقباط والفلاحين، سوف يدفع القلق الفلاحين إلى النتيجة نفسها ؛ فقد رصد الجنرال زيوانشيك - وهو مراقب ذكى - حالة العناد الشديد التى أبداها الفلاحون قِبل الفرنسيين، حتى ليقرر للإدارة المالية بأن الجباية سوف تتعرض للتوقف إن لم يسعفوه بقوات عسكرية تخيف هؤلاء الممولين وتدفعهم للوفاء بالمستحقات[33].

على أن حركة الجباية تتجمد، بصفة عامة، إثر تواتر الأنباء عن نزول قوات عثمانية فى أبو قير(يوليو 1799)، ويضطر بونابرت لإجبار المعلم جرجس الجوهرى على مرافقته[34]؛ تحسبًا لخوض معركة مصيرية قد تطول، وتستلزم، من ثم، تأمين الاحتياجات المادية للجيش الفرنسى؛ ذلك أن تواجد هذا المباشر العمومى يظل بمثابة ضامنة؛ تدفع كل المباشرين والعمال الأقباط، فى جميع القرى، إلى إمداد الفرنسيين، تحت كل الظروف، بالأموال والمؤن الغذائية.

ومن المؤكد أن انتصار الفرنسيين فى أبو قير قد أخمد الأمل فى إنهاء علاقة لم يكن بوسع المباشرين الأقباط أو غيرهم التهرب منها . وقد أدركوا، بعين ثاقبة، أن هزيمة العثمانيين ليست حاسمة للموقف، بشكل نهائى، وإنما هى جولة تتلوها جولات أخرى، سوف يكون مجالها مصر، بعد فشل غزو الشام، ولهذا كان من الأهمية كسب المزيد من الوقت: فقد تمادوا فى تلكؤهم فى دفع مستحقات الضرائب . ويفترض بأن مبررهم تمثل، فى هذه المرة، فى امتناع مشايخ القرى عن تسليم الحصيلة . وهو افتراض تدعمه رسالة مدير المالية إلى بونابرت التى صور للأخير فيها مشهدًا بالغ العنف، وُجهت خلاله اتهامات مشايخ وعلماء الديوان للمباشرين الأقباط بأنهم تآمروا مع الفرنسيين على المسلمين، وهددوا - على نحو ما مر بنا - فى حال عدم الإفراج عن مشايخ القرى، بالامتناع عن المجىء للديوان[35]. وهو ما كان سببًا فى إطلاق سراحهم . وسواء أكان طرفا الجباية(المباشرون ومشايخ القرى) قد اتفقا معًا على إثارة هذه المشكلة[36]؛ لأجل استهلاك الفترة الحيوية المتبقية لجباية الضرائب قبل مجىء الفيضان، أم كانت محاولة كل منهما لتبرئة ساحته من تحمل المسئولية، قد

وحدت الموقف بينهما على نحو عفوى – فإن المحصلة النهائية بالنسبة لمالية الجيش أن السنة المالية الأولى قد انقضت، دون تسوية حساباتها ؛ لتبرز مشكلة تراكم بواقى المال الميرى التى تظل مستعصية على الحل حتى الشهور الأخيرة السابقة على الجلاء!.

وفى خطوط متوازية مع وسائل التسويف والمماطلة، تمدنا المصادر الفرنسية ببعض المعلومات المهمة عن لجوء المباشرين لوسائل أخرى، كان من بينها استغلالهم للطوابير العسكرية التى كانت ترافقهم فى جولات الجباية، فى تكبيد الأهالى دفع المزيد من الضرائب التعسفية، على حين كانوا يحجبون الجزء الأكبر من الإيرادات المحصلة بين أيديهم، ولا يكشفون عن حقائقها للمسئولين الفرنسيين؛ وأنه بهذه الطريقة أمكن للمباشرين الأقباط الإثراء على حساب السلطة الفرنسية. وكان زايونشيك فى طليعة من أكدوا على هذه النتيجة؛ مستندًا على علامات الإثراء التى كانت تَتَبَدَّى على الصيارفة الأقباط لدى عودتهم من جولات الجباية. فقد كتب لمدير المالية "بوسيلج": "جميعهم يختلسون فى الحسابات، ولدى البرهان الذى يؤكد ذلك: فعندما رحلت لعمل جولة لجمع الضرائب فى صحبة مائة قبطى على الأقل، وجدتهم إما يترجلون على أقدامهم أو كانوا على الحمير. وحين قفلنا من الجولة عادوا جميعا فى وضع أكثر وجاهة وعلوًا على صهوات الخيول. وليس هذا، بداهة، إلا من جراء ما يتحصلونه من الفلاحين؛ حيث يرتكبون تعدياتهم على هؤلاء الفلاحين سرًا، وذلك خلال ساعة معينة يجيدون تحديدها وهم معتقدون بأنهم مفلتون من العقاب"[37]. ويصل سخط زايونشيك من هذه الممارسات حدًا يجعله يصف المعلم جرجس الجوهرى بأنه "رئيس لصوص Chef des voleur يقود مجموعة كبيرة من المحتالين Les fripons" [38].

وإذا كان الفلاحون قد استُهدِفُوا من قِبَلِ العمال الأقباط، إلاَّ أن ذلك قد تم، فى الغالب، فى إطار ما كان معتادًا تحصيله من القرى. فقد توافر وعى تام لدى المعلمين الأقباط، بضرورة الموازنة بين مصالحهم الخاصة ومصالح الفلاحين، وخاصة فى

ظل السباق المحموم على جباية الضرائب بين المماليك والفرنسيين. ولعل هذا ما جعل المباشرين يلحون على الإدارة المالية بضرورة تخفيض الضرائب عن القرى التى تعرضت لهجمات المماليك، وإسقاط حق المطالبة عن تلك التى اضطرت لدفع الميرى لهم. ولم يكن للفرنسيين أن يغضوا الطرف عن هذه المسألة؛ تفاديًا لمواجهة عنيفة، قد تؤدى إلى توقف الجباية ككل. ومن ثم فقد كانوا مضطرين إلى تلبية هذه الطلبات؛ ولذلك يُلاحظ فى "دفاتر الترابيع" تمييز المعلمين الأقباط بين "قبض الجمهور" و "قبض المماليك"[39]، بل ونجد فى أحد التقارير المالية إشارة لتخفيض ناتج عن "نهب العربان"[40].

وتوضح المصادر الفرنسية بأن المباشرين استغلوا تلبية الجانب الفرنسى لطلبات التخفيض بالتحايل على إدراج قرى، لم يتعرض لها المماليك بسوء، ضمن القائمة المستحقة للتخفيض؛ وذلك لأجل الاستحواذ على إيراداتها. وهذا ما ترصده ملاحظات زايونشيك؛ إذ يكتب إلى الجنرال فريان: "إن المباشر القبطى الأكثر تآمرًا، بإمكانه أن يقلب السماء والأرض؛ لكى يحصل على تخفيض الضرائب؛ ليحظى بإيرادات قرية قادرة على الدفع؛ فهى من بين أكثر القرى غنى، كما أنها لم تتعرض لهجمات المماليك". وحذر من أن الاستجابة للعامل القبطى بهذه القرية سوف يدفع القرى المجاورة للمطالبة بالتخفيض ذاته[41].

وإذ يواصل المباشرون الأقباط تقديم طلبات التخفيض الضريبى للعديد من القرى، فإن المشكلة تتزايد تعقدًا، وخاصة وأنها باتت تهدد الخزانة العامة لمالية الاحتلال، والتى اضطرت لعمل زيادة فى معدلات الضرائب؛ كى تؤمن النفقات الضرورية للجيش. وعندما لاحظ المسئولون الفرنسيون أن الأقباط عمموا التخفيضات على قرى عديدة بمعظم الأقاليم ؛ فقد تشككوا فى صحة المزاعم والتعللات التى قدموها؛ الأمر الذى اضطر بونابرت إلى إصدار "أمر يومى"، قبيل رحيله بأيام، آملاً فى وضع حدٍ لهذه الظاهرة التى استشرت على نطاق واسع؛ فقد قرر عدم الاعتراف بإيصالات المماليك Reçus des Mameluks، واعتبرها لاغية،

ووجَّه تحذيره للمعلم جرجس الجوهرى ولكل الكوادر القبطية بأنه: "لن تمرر هذه المخالصات Décharges ولن تعفى الأقباط من الحساب، وإن أدرجوها سوف يتحملون دفعها من نقودهم، وجميع تلك القرى سوف تُرغم على الدفع". وحذر كذلك جنرالات الأقاليم من التساهل فى اعتماد هذه البراءات، حتى لا يعتبرها المباشرون أذونًا رسمية بالتخفيض عند تسوية حساباتهم[42].

إن هذه الوسائل المتعددة التى لجأ إليها المعلمون الإقباط هى ما أمكن للفرنسيين رصده فحسب، وليس بالضرورة كل ماكان يجرى فى دهاليز الحسابات القبطية. وربما كانت إحدى المؤشرات المؤكدة لذلك اكتشافهم، فى نهاية هذه المرحلة، أن الجباة الأقباط أمكنهم حجب حصيلة مال "الفايظ" (عن سنة 1212/ 1798) والتى بلغت 124.349.1فرنك(أى ما يقارب الـ 38 مليون بارة)، وذلك عن كل "قرى المماليك" التى استحالت، بعد مصادرتها، إلى "قرى جمهور". وهذا ما دفع سكرتير المالية "بيروس" إلى التأكيد على أن مجمل حسابات العام الأول قد تأثرت بعدم خبرتهم بالنظام الضريبى، وأن هذا هو السبب الرئيسى الذى يسر للجباة الأقباط كل ممارساتهم[43]. ولعل التقارير التى حُررت فى نهاية العام المالى الأول، عقب رحيل بونابرت، والتى أُرسلت لحكومة الإدارة تكشف عن مردود تلك الممارسات على الأوضاع المالية للجيش؛ حيث أبانت عن وجود أزمة مالية حادة، كانت تتفاقم شدتها من شهر إلى آخر.[44] الأمر الذى تطلب، وبشكل عاجل، اتخاذ نهج مغاير، يكفل وجود إجراءات معينة، ترقى إلى مستوى المواجهة لكل وسائل المعلمين الأقباط، وهو ما سوف يشكل المحور الرئيسى للاحتكاكات بين الجانبين فى المرحلة التالية.

المرحلة الثانية (سبتمبر 1799- مارس 1800)

ما إن يصل كليبر من دمياط إلى القاهرة فى 30 أغسطس 1799؛ ليتولى القيادة، حتى ينكب على فهم حقيقة الأوضاع التى انتهى إليها مشروع الاحتلال. وإذا يتكشف ثقل التركة التى خلفها له بونابرت، وخاصة ما تعلق منها بالوضع المتردى

لمالية الحملة وإدارات الجيش - فإنه يجد نفسه فى موقف أكثر إرباكًا: فالخزانة خاوية من قرش واحد، والاحتياجات الملحة والضرورية للجيش لا تجد أية اعتمادات، وبالقدر نفسه لا يمكن تدبير موارد عاجلة عبر اتباع أسلوب الغرامات والمصادرات والقروض التى طالما ضربها سلفه على الأهالى حتى استنفد طاقتهم، ولذلك أكد فى تقريره لحكومة الإدارة: "أن الرجوع اليوم إلى هذه الوسائل، فى الوقت التى نحن فيه محاطون بالأعداء من كل جانب، هو دفع بالبلاد إلى الثورة فى أول فرصة ممكنة"[45].

وتلقى رسالة مدير المالية بوسيلج إلى الجنرال ديزيه بالصعيد بعدًا آخر لهذه الحقيقة القاسية: "نحن فى حالة عوز شديد، ولدرجة بشعة، ولابد أن ننتظر أربعة شهور تالية حتى تصلنا إيرادات جديدة"[46]؛ حيث كانت أولى المحاصيل الشتوية يتم جبايتها بدءًا من شهر ديسمبر . ولذلك كان على القيادة العامة أن تسارع باتخاذ إجراءات عاجلة؛ لتدبير موارد مهمة للخزانة، ومن ثم يجد المباشرون الأقباط أنفسهم فى مواجهة الترتيبات الجديدة التى سوف يتخذها كليبر منذ الأيام الأولى لقيادته.

المباشرون الأقباط وترتيبات سبتمبر 1799

وفى الحقيقة لم يكن أمام كليبر، فى مطلع العام المالى، سوى مصدرين أساسيين، يمكنه من خلالهما توفير بعض السيولة الضرورية؛ تمثل الأول منهما فى مقدم الأقساط الذى كان يتم دفعها عند طلب "الإفراج الديوانى" بحصص الإيجار والالتزام، وتعلق المصدر الثانى بحصيلة البواقى ومتأخرات المال الميرى. وكان المصدر الأخير هو ما بادر كليبر بمطالبته من المباشرين الأقباط[47]، وخاصة بعد ما أحاط علمًا بأنهم تحصلوا "مال الفايظ 1212(1798)" لأنفسهم، ولم يكاشفوا الفرنسيين بقوائمه خلال محاسبتهم فى العام المالى الأول. وسعياً إلى تهدئة الأوضاع واستيعاب الموقف، يميل المباشرون إلى الإعراب عن إذعانهم للوفاء بقيمة مال الفايظ البالغة 124.349.1 فرنك. غير أنهم لا يسددون سوى مبلغ زهيد (124.49

فرنك)؛ أى ما يقارب 4% فقط من الإجمالى![48] وماطلوا فى دفع المبلغ المتبقى، ويضطر كليبر أن يمهلهم فترة أخرى للسداد، ويكتب إلى الأمين العام للخزانة: "لقد بدا لى، على ضوء الملاحظات التى قُدمت أنه من المستحيل أن يرضى الأقباط بالدفع الكلى لهذا المبلغ إذ لم نعطهم مهلة كافية"[49]، وسوف ينجح المباشرون فى إرجاء دفعه رغم كل الضغوط. وبالقدر نفسه سوف يتيح لهم سوء منسوب فيضان عام 1214(1799) الفرصة فى الاحتفاظ بمتأخرات مال 1213 (98-1799)[50].

لقد كان المباشرون على حذرٍ شديدٍ من أن ينساقوا إلى تسديد الضرائب جملة واحدة للخزانة الفرنسية؛ تحسبًا لأية تغيرات مفاجئة فى الموقف السياسى والعسكرى للاحتلال؛ ولهذا يمضون، بالأسلوب نفسه، فى تسديدهم لمقدمات "القسط الأول" عن عام 1214 (1799-1800) والبالغة 800.000 فرنك، والتى تحصلوها بالفعل من الملتزمين والمستأجرين للقرى، ويضطر كليبر إلى وضع ترتيب يقضى بالدفع اليومى للحصيلة، والذى حدده بالاتفاق مع المباشرين بـ 20.000 فرنك؛ أى أن مهلة الدفع امتدت على مدار أربعين يومًا!! ورغم ذلك يلاحظ كليبر انعدامية الالتزام بدفع الحصة اليومية، كما يلتفت إلى تحايلهم فى الدفع بعملة البارة الرديئة[51]؛ ومن ثم يقرر، وبإصرار شديد، إلزامهم بدفع ثلثى الحصيلة من العملات الذهبية والقروش الفضية قوية العيار، ويسمح فقط بالثلث الأخير أن يُسدد بالبارة، كما يتجه إلى مضاعفة المبالغ التى يتعمدوا إنقاصها من الحصة اليومية؛ ليحول دون مماطلتهم فى التسديد[52]. وبسبب الأزمة المالية يتابع الأمر بنفسه، وهو ما يجعل المباشرين يشعرون بوطأة هذا القائد العام مقارنة بسلفه.

وإذا يتأكد لكليبر أن المباشرين لن يسعفوا الخزانة ـ سريعًا ـ بالأموال، فإنه يلجأ إلى تنشيط حركة الطوابير المتحركة التى تجوب القرى فى جمع الضرائب، ويكلف جنرالات الصعيد بأن ينهضوا بتنشيط هذه العملية، مطالبًا إياهم، بسرعة موافاته بالتحصيلات[53]. وصحيح أن القرى لم تكن لتدفع إلاَّ على رؤية الجند الفرنسى à la vue des soldats[54] إلا أن الناتج من استخدام هذا الأسلوب كان

جد يسير؛ سواء كان بسبب مقاومة الفلاحين وعنادهم أو كان من جراء قلة أعداد الجند[55]. وفضلاً عن هذا كانت جباية الحبوب من الصعيد هى المسألة الأصعب؛ حيث لم يكن للطوابير العسكرية أن تتوغل بين القرى بعيدًا عن ساحل النيل[56]. وأخيرًا يظل غياب وجود قوائم مفصلة بحصة كل قرية من الضرائب بمثابة العقبة الكؤود التى تدفع الكثير من القرى إلى رفض التجاوب بالدفع لقادة هذه القوات.[57]

وإذًا تحتم الاعتماد على الأقباط، وبات من الضرورى وضع ترتيبات معينة تحدُّ من ممارساتهم واحتكارهم للمعلومات. وتفتق ذهن كليبر عن إجرائين: الأول منهما تعلق بمواجهة "التسويف القبطى" فى تسديد الضرائب؛ وذلك عبر تكليف كل "صراف فرنسى" تولية تحصيل الجباية بنوعيها العينى والنقدى من جميع العمال والكتبة الأقباط الذين يجرى إلزامهم بسرعة إرسال حصيلة الضرائب إلى مقر الصراف الفرنسى بعاصمة الإقليم، فى مدى زمنى لا يتجاوز أربع وعشرين ساعة. وحمل "الأمر اليومى" تهديـدًا، لكل من يخالف منهـم هذه التعليمات، بالعزل من وظيفته وبتغريمه ثلاثة آلاف تالرى[58]. وعلى ذلك تغير مسار نقل حصيلة الجباية، إذ لم يعد المعلم جرجس الجوهـرى أو كبار المباشرين بالقاهرة ليتلقوا شيئا منها[59]، وأصبح مناطًا بكبار المسئولين الفرنسيين الإشراف الكامل على نقل الغلال من الصعيد[60]. وفـى الاتجاه نفسـه، وفيما يشـير إلى تحجيم الدور القبطى، إلى حد ما، فـى إدارة الجباية، تم تكليف "حسين أفندى" بالإشراف على تحصيل مال الميرى من "قرى الرعايا"، وبمراجعة قوائم المباشرين الأقباط الذين كانوا يسلمونه حصيلتها[61].

وتمثل الإجراء الآخر فى محاولته كسر الاحتكار القبطى للمعرفة الحسابية للضرائب الموزعة على كل القرى؛ من خلال إلزام جميع المسئولين الفرنسيين فى الأقاليم (الجنرالات قادة الأقاليم، والوكلاء الماليين، ومندوبى الصرف) باستقصاء كل المعلومات التى تمكن الإدارة المالية من إعداد سجل وافٍ عن القرى والضرائب

المحملة عليها؛ سعيًا إلى التمكن من الوقوف، بشكل دقيق، على موارد البلاد[62] . وإلى جانب ذلك أنشأ "لجنة الأغذية"(فى 21 سبتمبر 1799) التى تستوعب داخلها عمل "لجنة الحبوب ببنى سويف" و مهمة ليفرون وهاملان ؛ بحيث تصبح هذه اللجنة التى يتولى إدارتها الأقطاب الثلاثة للإدارة المالية(بوسيلج، واستيف ودور) – مشرفة، بشكل عام، على تنظيم المعلومات التى تصلها عن القرى، خلافًا لدورها فى تنشيط حركة نقل الحبوب أو تسويقها[63]. ومن الواضح أن كليبر راهن على المستقبل، رغم إيمانه العميق بفشل الحملة وبضرورة الانسحاب: فإذا ما قُدر للفرنسيين البقاء فى مصر زمنا طويلاً، فإن نتائج مثل هذا العمل يمكن أن تمثل عونًا معرفيًا، يُجلى الكثير عن كُنْه النظام الضريبى، بالقدر الذى يُقلل –فيما بعد– من الاعتماد على الأقباط[64].

تسحب المباشرين واضطراب الجباية

والواقع أن أكثر ما كان يخشاه المعلمون الأقباط أن تتجه الإدارة المالية إلى طلب "مسح الأراضى" وخاصة فى أقاليم الصعيد الذى يتميز بخصوصية تقدير ضرائبه استنادًا على قياس الأراضى الرى والشراقى[65]، والتى عادة ما كانت تتم فى أعقاب انحسار مياه الفيضان فى شهر سبتمبر أو أكتوبر من كل عام. ولم يكن للفرنسيين دراية بهذا الإجراء؛ ذلك أن جبايات العام الأول كانت قد تمت فى ظل مطاردة مراد بك والمماليك، وتلقوا الضرائب من المعلمين الأقباط مباشرة. [66] وإذا كان منسوب فيضان عام 1213(98–1799)، فى أغلب الأراضى، جيدًا، فإن ريف الصعيد لم يشهد أية قلاقل بشأن مسألة مسح الأراضى؛ ولهذا يفترض بأن الفرنسيين تعاملوا مع كل الأراضى باعتبارها "أراض أثرية" كتلك التى تعم أقاليم الدلتا، والتى بطبيعتها لا تحتاج إلى المسح السنوى.

وكان المعلمون الأقباط قد تعمدوا عدم إحاطة الجانب الفرنسى بهذه المسألة التى تمثل الركيزة الأساسية لهم فى مواجهتهم لكل الضغوط التى تُمارس عليهم،

والتى تمكنهم، فى الوقت ذاته، من التحكم فى الموارد، فيفصحون عن جانب منها ويحجبون عنهم الجانب الأكبر، على نحو ما سوف يتبين للفرنسيين فيما بعد.

غير أن الأمر فى عام 1214 (1799-1800) أصبح مختلفًا: فمنسوب الفيضان جاء سيئًا ومنخفضًا، وشراقى الآلاف من الأفدنة يؤكد النتيجة بشكل ملموس. ويبدو أن الكتبة والعمال الأقباط دفعوا بأهالى القرى لتقديم طلبات التخفيض؛ لئلا تطالبهم الإدارة المالية بالمال الميرى كاملاً. وتثار الشكوك فى صحة طلبات التخفيض، والأزمة المالية شديدة وخانقة، بالشكل الذى يجعل مدير المالية يرفض الاستجابة لتلك الطلبات[67]؛ فقد مالت الإدارة المالية إلى تحميل "الشراقى" على الفلاحين، ولم تدرك ما انطوت عليه هذه المسألة من مخاطر؛ وهذا ما يفسر اندهاش المسئولين الماليين الفرنسيين من استشراء ظاهرة "التسحب الجماعى"، دون أن يدركوا لبَّ المشكلة، حتى لنجد الجنرال زايونشيك يتساءل: "هل أهالى القرى يفضلون حياة التشرد عن سكن واستقرار عائلاتهم، عند مطالبتنا لهم بالأموال؟ إنهم جاهلون بعاداتنا؛ إذ يفرون منا بدلاً من أن يأتونا طالبين تخفيض الضرائب.." ولهذا حذر من مغبة هذه المشكلة التى لن تؤدى فى حال إهمالها سوى إلى "إخلاء القرى من فلاحيها الذين يتحولون عندئذٍ إلى لصوص Voleurs "[68].

ولدى دخول الفرنسيين فى مفاوضات مع الفلاحين المتسحبين للصحراء، أملى الأخيرون شروطهم للعودة لقراهم بأن يستجيب الجانب الفرنسى لتخفيض الضريبة على قريتهم(من 500 بوطاقة إلى 300 بوطاقة) بواقع 40٪[69]. وإذا يلتفت مدير المالية إلى تلك الصعوبات التى نجمت عن هذه المشكلة، فإنه يسارع باعتماد التخفيض[70]. وبخلاف سلاح التسحب، كانت بعض القرى من القوة ما يجعلها ترفض الدفع تحت التهديد الفرنسى بالاجتياح[71].

لقد برزت الظاهرة على نطاق واسع، بقدر اتساع الشراقى فى قرى ونواحى الصعيد. ويبدو أن "عرائض الشكاوى" هى التى لفتت انتباه الفرنسيين لخصوصية نظام الرى وطريقة تقدير الضرائب فى أقاليم الوجه القبلى. وجاءت أول إشارة

لإدراك الفرنسيين لأهمية "مسح الأراضى" فى رسالة رافيه (حاكم المنيا) إلى الوكيل الفرنسى فى 30 نوفمبر 1799: "يجب أن نجرى مسح الأراضى حتى نتعرف على ما يتعين على كل فدان دفعه من الضرائب"[72].

وفى محاولة لإثناء الفرنسيين عن مطلبهم بمسح الأراضى وقياسها؛ تعلل المباشرون الأقباط بعدم معرفتهم بدفاتر المساحة(الترابيع)![73] غير أن مشاكل الجبايات ومخاوف الصدام مع القاعدة العريضة من الفلاحين، جعلت الوكلاء الفرنسيين يواصلون ضغوطهم على جرجس الجوهرى ومرءوسيه؛ للدفع بهم للقيام بهذا الإجراء الضرورى.[74] ومَثَّل هذا الموقف تحديًا صعبًا للمعلمين الأقباط. وكان وصول الأنباء عن تحرك الجيش العثمانى صوب العريش (8 ديسمبر 1799) - بمثابة انفراجة عاجلة للموقف؛ إذ سرعان ما انعكست فى اتجاه الكتبة والعمال الأقباط إلى "التسحب الجماعى" من الأقاليم إلى بيت المعلم جرجس الجوهرى. ووفقًا للوكيل الفرنسى "رينيه" لم يكن بالقرى والنواحى سوى ثلث الكتبة الأقباط ! وهو ما أدى إلى إبطال فاعلية أية ترتيبات اتخذت فى "مسح الأراضى"[75]، فضلاً عن توقف جباية الضرائب؛ حيث رفضت قرى عديدة دفع مستحقات الميرى فى ظل غيبة هؤلاء الكتبة[76].

ومع تحقق الوكلاء الفرنسيين من صعوبة "مسح الأراضى" فى ظل ظروف صعبة والتى اضطرت القيادة العامة إلى إنهاء مشروع الاحتلال - فإن الاهتمام يصبح منصبًا على جباية ما يمكنهم من الضرائب، بقطع النظر عن مراعاة المساحات الشراقى؛ ومن ثم تتسم الجباية فى هذه الفترة بالعشوائية، وهو ما يتسبب فى امتعاض الفلاحين الذين انهالت شكاواهم على القاهرة. ومن ذلك عريضة شكوى تقدم بها فلاحو عدة قرى بإقليم بنى سويف إلى "ديوان القاهرة" الذى سارع بعرضها على مدير المالية جاء بها: "إن الوكيل الفرنسى بالإقليم لم يأخذ بما جرت عليه العادة بتحصيل النبارى حسب المساحة، فزراعة الذرة تزداد وتنقص كل عام، ومن ثم يقتضى الدفع بعد عمل المساحة وفقا لما جرت به العادة"[77].

وتظل الشكايات تتوالى على الإدارة المالية، وتعانى الجبايات صعوبات جمة، حتى كادت تتعطل فى معظم الأقاليم[78]، وأدرك الفرنسيون خطورة المأزق الذى يتعرضون له؛ ليس بسبب إصرار المباشرين على عدم المسح، رحيلهم من الأقاليم فحسب، وإنما كذلك لتحقق نبأ سقوط حصن العريش (29 ديسمبر 1799) الذى أكد للجميع أنهم بصدد مرحلة انتقالية صعبة. وكان بديهياً أن يكون لكل من الأقباط والفرنسيين قراءته الخاصة لتطور الأحداث، والتى فى ضوئها يحدد كل طرف أولوياته، ومن ثم تدخل العلاقة فى جولة جديدة من الاحتكاكات.

كليبر ومحاولة إغراء المباشرين الأقباط

أدى سقوط حصن العريش إلى التعجيل بإتمام مفاوضات الجلاء[79]، وتبدو الشواغل الأساسية للقائد العام متمثلة فى ضرورة تدبير إيرادات عاجلة للخزانة، خلال الفترة التى سوف يستغرقها الانسحاب. وقد أكدت التجربة أنه بدون المباشرين الأقباط يصعب تدبير أى شىء، وخاصة فى ظل اقتراب الجيش العثمانى الذى ألهب حماس الأهالى المتطلعين إلى طرد الفرنسيين[80] ولم يكن الأمر هَينًا، ولاسيما وأن جميع الأقباط فى حالة حذر وترقب وقلق أكثر من غيرهم؛ ومن ثم فإن دفعهم للتعاون فى هذا التوقيت الحرج اقتضى التلويح بعرضٍ مُغرٍ، يحثهم على الاستجابة.

وتجود قريحة كليبر بفكرة تخصيص فائدة كبيرة un intérêt de primes considérables من كل قسط يسددونه للخزانة، من حصيلة مبلغ محددٍ قدره بـ 265 ألف بوطاقة [*] (من جملة مستحقات المال الميرى) والذى تعين تقسيمه على أربعة دفعات متساوية، قيمة كل منها 50.000 بوطاقة، بواقع نسبة تصاعدية 4%، 5%، 6%، 10% على التوالى. وإذا ما تمَّم المعلمون الأقباط الحصيلة بدفع الـ 265.000 بوطاقة تحسب الفائدة على 12٪!

وينوء كاهل المعلم جرجس الجوهرى بمسئولية توريد هذه الدفعات للخزانة خلال الشهور الأربعة التالية(وهى المدة المقترحة فى المفاوضات لإتمام عملية

الانسحاب). ويفوض المعلمين الأقباط فى الجباية دون تدخل أو رقابة الوكلاء الفرنسيين[81]، وسعيًا إلى الحيلولة دون تذرع الجباة الأقباط بمخاوفهم من مقاومة الأهالى، ودرءًا لأية أسباب من شأنها أن تعطل الجباية، فإنه يعهد إلى قادة الأقاليم توفير قوات عسكرية كافية؛ تطوف القرى فى صحبة هؤلاء الجباة[82].

وعمد كليبر، فى التوقيت ذاته، إلى التنازل عن الحصيلة الضخمة من بواقى المال الميرى عن عامى 1212 و 1213 نظير التزام المعلمين الأقباط بتوريد مبلغ 200 ألف فرنك، يتم دفعها على أربعة أقساط متساوية كذلك، وخلال المدة نفسها من يناير إلى أبريل 1800[83]، كما أنه تنازل بشكل نهائى عن حصيلة "مال الفايظ" البالغة 1.300.000 فرنك التى جباها من قبل الجباة الأقباط وماطلوا فى تسديدها للصرافين الفرنسيين[84].

ومن الواضح إذًا أن كليبر وقد سأم المراوغات القبطية، قد رمى من وراء هذا الإغراء المادى الكبير، إلى كف الانشغال عن حقيقة الاختلاسات بضمان الإفادة بما يمكن تأمينه لاحتياجات الجيش، خلال فترة الانسحاب. وفى رسالته إلى الجنرال دوجا يُفضى كليبر بهذه الحقيقة: "إننى أعى تمامًا، شأن الجميع، أن الأقباط يختلسون المالية العامة منذ وصولنا لهذه البلاد، ومع ذلك فإننى أمنحهم هذه المكافآت، لأجل تحويل هذا المبلغ للخزانة. ومن يوم إلى يوم يتأكد لى أننا لن نبقى طويلاً، ومن ثم فعلينا أن نحسن الإفادة من اللحظة الفعلية بشكل جيد، عن أن ننتظر اللحظة التى تليها.."[85].

لقد كانت القيادة الفرنسية على وعى تام بأن الفترة الحرجة التالية سوف يعترى جباية الضرائب خلالها صعوبات أكثر تعقيدًا وخاصة إذا استمرت التحصيلات من خلال المسئولين الفرنسيين، ذلك لأنه فى حالتى السلام أو الحرب سوف تبرز عوامل مختلفة تعرقل إدارة الجباية: فعند الوصول بالمفاوضات إلى تسوية نهائية بشأن الجلاء والانسحاب، فإن العثمانيين سوف يسارعون بالإحلال فى كل موقع يتم إخلاؤه، ومن ثم يؤدى اقتراب الجيش العثمانى من الأقاليم إلى زيادة حدة النفور

العام لدى الممولين، وإلى انعدام الثقة فى مواصلة دفع الضرائب للفرنسيين[86].

على حين يترتب على فشل المفاوضات وإعلان الحرب انشغال كل فرق الجيش الفرنسى بخوض معركة مصيرية، وحالئذٍ سوف يتعذر إيفاد الطوابير العسكرية؛ لإرغام الفلاحين على دفع الضرائب[87]، وإذا أُضيف إلى ذلك شراقى مساحات كبيرة من الأراضى(حوالى ثلث القرى) فضلاً عن تعذر قياسها طالما ظل الأمر مرتبطا بعون المعلمين الأقباط - لتبين إلى أى مدى كانت جباية الضرائب - خلال هذه المرحلة - بالغة التعقيد، وأن التنازل عن أى نسبة من الدخول للأمناء الأقباط، لقاء حصول الجيش الفرنسى على إيرادات عاجلة ومباشرة، إنما حتمته ظروف المرحلة الانتقالية.

وأبدى كليبر ارتياحه لهذه الخطوة التى تزيح عن كاهل الإدارة المالية مهمة صعبة، وإن كان قد حذر من تطلعات المباشرين إلى طلب المزيد من التنازلات: "إنهم ملزمون بتسديد هذه المبالغ، سواء أمكنهم جبايتها أم لا، ففى جميع الأحوال، ليس أمامهم من سبيل إلاَّ الوفاء بالدفع. وإذا كانت متحصلاتهم من الضرائب فى الشهر القادم(فبراير 1800) سوف تقل عن الشهر الحالى، فإنه يجب دفعهم للتسديد، دون أن يضعوا فى اعتبارهم أننا حيال ذلك لن نقدم لهم أية تنازل ولو عن سول واحد"[88]؛ إذ كان من المتوقع أن تتجه تطلعات الباب العالى إلى مطالبة المعلمين الأقباط بالمساعدة فى تدبير المبالغ المحددة فى بنود المعاهدة، كنفقات ضرورية للانسحاب، ومن ثم؛ فالفترة التالية من فبراير إلى أبريل سوف تمثل فترة ضغوط ثقيلة على هؤلاء الجباة.

الموقف القبطى وغموض المستقبل

من الواضح أن الفرنسيين لم يدركوا، إلى حد كبير، أبعاد المأزق الذى بات فيه المعلمون الأقباط فى هذه الفترة الانتقالية . وأقصى ما حلله المراقبون للموقف ردّهم مخاوف الأقباط إلى تعاونهم مع الاحتلال[89].

وفى الواقع لم يكن لأحد من الفرنسيين دراية واعية بطبيعة العلاقة بين الباب العالى والمعلمين الأقباط، والتى لم تكن جيدة على الإطلاق، وخاصة فى العقدين الأخيرين السابقين على مجىء الحملة. وبلغ تردى العلاقة بين الجانبين ذروته فى عام 1200(1786) مع حملة "حسن باشا الجزايرلى" التى تعرضت لهم بالمصادرات؛ إذ جاء فى إحدى المصادر القبطية المعاصرة أنه: "فرض على النصاره غرايم ونهبوا بيوت المعلمين وباعوا بيوت الوقف وبقوا كامل النصاره إلا القليل لم عندهم شئ، وباعوا كامل أمتعتهم وبقوا على الأرض السوده وصار تعب كتير .." [90].

ومن المعروف أن "المعلم جرجس الجوهرى" نفسه كان أحد المستهدفين فى هذه الحملة، والذى فر هارباً مع أخيه المعلم "إبراهيم الجوهرى" للصعيد لمدة خمس سنوات (86-1791)، حتى أتيحت لهما الفرصة للعودة والتى ارتبطت بظروف صعبة مرت بها الدولة العثمانية من جراء التعديات الروسية فى الشمال على حدودها، ومن ثم اضطر الباب العالى إلى تأجيل عملية "الإصلاح المالى" والإطاحة بالمعلمين الأقباط، تمامًا مثلما فشل فى إقصاء مراد بك وإبراهيم بك عن السلطة، ليظل الوضع على هذا النحو قائماً حتى مجىء الاحتلال[91].

وعلى ذلك كان كل من المماليك والمعلمين الأقباط فى حالة حذر وترقب شديدين من اقتراب الجيش العثمانى بعد نجاح المفاوضات وعقد معاهدة العريش[92]؛ إذ إن أحدًا ما، من الجانبين، لا يمكنه التأكد من مقاصد الباب العالى بشأن (النظام السياسى والمالى) الذى سوف تدار به ولاية مصر بعد جلاء الفرنسيين[93].

وبداهة علق المعلمون الأقباط آمالهم على استعادة النظام السياسى التقليدى الذى يكفل بقاء السلطة المملوكية، ومن ثم ضمان تواصلهم لدورهم الرئيس فى الإدارة المالية، على نحو ما كان سائدًا قبل عام 1798. ويؤكد ذلك حرصهم على توطيد علاقتهم بالمماليك فى أشد فترات المطاردة الفرنسية لهم . ويكشف مينو فى إحدى مراسلاته عن احتفاظ المباشرين باتصالاتهم بالمماليك، وخداعهم للفرنسيين، عبر إمداد البكوات بـ ثلث الإيرادات!! [94].

وإذا كان المعلمون الأقباط قد ربطوا مصالحهم بالمماليك، فإن أية تحول فى الموقف العثمانى من السلطة المملوكية، سوف يؤثر – حتمًا – وبشكل سلبى على مستقبلهم الوظيفى: فالإطاحة بالمماليك واستعادة الدولة لسيطرتها على الأراضى والتزامات الجمارك والمقاطعات الحضرية، من خلال إصلاح ديوان الروزنامة واعتمادًا على جماعة الأفندية –لن يسفر سوى عن تهميش الدور المحورى للمعلمين فى إدارة مالية البلاد. وإذا كان الصدر الأعظم، عقب التصديق على المعاهدة، قد طالب بعقد لقاء مع كبار الأقباط Les principaux coptes(المعلم جرجس الجوهرى ومساعده، والمعلم يعقوب والمعلم واصف)، وما تبعه من حرص كل مسئول عثمانى، كان يصل للقاهرة، على الاجتماع بهم كذلك – فإن الظنون والمخاوف التى خالجتهم بشأن استمرارية دورهم، لم تبارحهم؛ حيث إن المناقشات التى دارت بينهم وبين المسئولين العثمانيين اقتصرت على إنجاز عملية تدبير 3000 كيس المتعين دفعها للجيش الفرنسى[95]. ويفترض بأن هذا جعلهم أكثر تخوفًا وحذرًا أن يكون اللجوء إليهم فى تأدية هذه المهمة مجرد استعانة عاجلة ومؤقتة، لم يفرضها سوى درايتهم الدقيقة بما يمكن تحصيله، فى مثل هذه الآونة، من ضرائب بالأقاليم.

ومن المؤكد أن لقاء مراد بك بالصدر الأعظم كان بالغ الأهمية فى استطلاع حقيقة النوايا العثمانية. وإذا كانت المحادثات لم تمض بشكل مرضٍ، فإن الشكوك والقلق قد تزايد، لينتاب الجميع[96]، وإذًا لم يكن المعلمون الأقباط ليجذبهم أى إغراء مادى يقدمه لهم الفرنسيون، بل يحتمل أنهم اعتبروا هذا العرض السخى الذى قدمه لهم كليبر، بمثابة فخٍ نُصِب لهم؛ لجرهم لدفع الحصيلة المطلوبة.

وحيال غموض الأحداث واضطراب التوقعات بدت الحاجة إلى ادخار ما يمكنهم ادخاره من إيرادات مسألة ضرورية وحتمية؛ ومن ثم يتعين تثبيط عزيمة الفرنسيين عن تحصيل مطالبهم المادية، وذلك عبر لجوئهم لسلاحهم التقليدى "التسويف والمماطلة". وحيث كانت هذه الأساليب غير مناسبة البتة مع المدة المشروطة فى المعاهدة للانسحاب (وهى ثلاثة شهور)، فإن كليبر يجد نفسه مدفوعًا

إلى إصدار قرار يقضى بإلقاء القبض على المعلم جرجس الجوهرى، وتهديده بقطع رقبته إن لم يوف، فى غضون أربعة أيام تالية، سداد الـ50 ألف بوطاقة الأولى. ومما له دلالته على إدراك القائد العام لخطورة النتائج التى قد تنجم عن مثل هذا القرار أنه طالب بالاستعانة بكل من المعلم يعقوب والمعلم فلتاءوس، عند انقياد المعلم جرجس الجوهرى إلى مقر القيادة "كى يتولَّيَآ معًا الرد على كل من يشجب القرار أو يوجه أية إهانة للفرنسيين".[97]

وفى الحقيقة لم يكن كليبر ليفكر، بشكل جدى، فى إعدام المعلم جرجس الجوهرى؛ خشية أن تتعطل عملية تحصيل الضرائب برمتها، فى مثل هذا التوقيت الحرج. وهو يعرف فى مراسلاته عما رمى إليه من هذا التهديد: "إننى لا أنوى ولن أوافق على فصل رأسه عن كتفيه، وإنما بدا لى هذا الإجراء ضروريًا؛ لأجل استنهاض هؤلاء المباشرين من حالة العناد واللامبالاة. فلم أكن يومًا قاسيًا ولا عنيفًا، ولكن ما هو الشىء الأكثر قسوة من الظروف الحالية التى ترهقنى؟ إذًا فلتدفعوا بجرجس الجوهرى إلى تحويل الحصيلة للخزانة"[98].

وليس ثمة ما يشير إلى استجابة مباشرة للضغوط التى مُورِسَت على المعلم جرجس الجوهرى، وإن لم يعن الأمر المغامرة بالعلاقة التى تربطهم بالفرنسيين[99]، فالاحتلال ما زال يمثل حقيقة قائمة، والتحسب لأية تغير قد يطرأ على مسار الأحداث، بالشكل الذى قد يؤدى إلى انقلاب الأوضاع، وبقاء الحملة لمدة أخرى - إنما يحتم الحذر أو الاحتراز للمستقبل. ولهذا يفترض بأنهم تظاهروا بالاستجابة، عبر تسديد بعض المبالغ[100]. وقد يؤكد ذلك إلحاح كليبر وتشديده على مسئول الإدارة المالية بضرورة إرغام المباشرين على الدفع؛ وهو أمر ينعكس بوضوح فى مراسلاته، فى هذه الفترة والتى كان يكرر بها جملة واحدة:

"Pressez, harcelez, et menacez les cophtes afin qu'ils vous fournissent de l'argent".

"اضغطوا وضيقوا وهددوا الأقباط حتى يزودوكم بالأموال"[101].

وعلى ما يبدو ظل المعلمون الأقباط صامدين، إلى أقصى حد، فى مواجهة الضغوط المكثفة؛ آملين فى تجاوز هـذه الفترة الانتقالية بأقل ما يمكن التورط فى دفعه للفرنسيين. ولكن حال تحققهم من انهيار المعاهدة وهزيمة العثمانيين فى عين شمس (20-21 مارس 1800)، فإنهم يسارعون إلى التفاوض مع مدير المالية، فى اليوم التالى مباشرة (22 مارس) على تسديد الدفعة الأولى من الحصيلة المطلوبة، والتى كان محددًا لها أن تدفع من قبل فى شهر يناير[102]. فقد بات الجميع موقنًا بأن الاحتلال مستمر، ولأجل غير معروف، ومن ثم تطلعوا إلى استئناف علاقات التعاون مرة أخرى.

على حين تأكد للجانب الفرنسى أن المرحلة القادمة فى حاجة إلى إصلاحات شاملة، وأنه من الصعوبة بمكان خوض غمارها بالآلية نفسها التى أُديرت بها مالية الحملة؛ فالأزمة المالية الشديدة، وهى واحدة من العوامل الرئيسية التى اضطرت كليبر إلى تصفية مشروع الاحتلال بالتفاوض على الانسحاب[103] سوف تتفاقم بمرور الوقت، طالما بقيت مصادر الإيرادات الضريبية غير معروفة، والتى ظل المعلمون الأقباط مالكين لناصيتها دون غيرهم[104]. وعلى ذلك أصبح إصلاح المالية الشاغل الرئيسى المهيمن على كبار القادة والمسئولين الماليين. ومن المؤكد أن تحديد دور هؤلاء المعلمين، فى المرحلة التالية، سوف يتوقف على نوعية ذلك الإصلاح، وعلى ردود فعل الجباة الأقباط المهمومين بالبحث عن الوسائل التى تؤمن مصير مهنتهم وسط تناقضات متعددة، الأمر الذى يجعل العلاقة بين الجانبين تدخل طورًا آخر مغايرًا، إلى حد كبير، لما كان سائدًا فى المرحلتين السابقتين.

المرحلة الثالثة (أبريل 1800 - أغسطس 1801)

اتسمت الاحتكاكات المباشرة بين الجانبين القبطى والفرنسى، فى هذه المرحلة، ببعدين متناقضين: الأول منهما اتجه إلى الدفع بالمعلمين الأقباط إلى بؤرة الاهتمام، عبر حفزهم على العمل وتنشيط دورهم، بشكل أكثر فاعلية. والثانى عنى بوضع الترتيبات الجادة لتهميش "الوساطة القبطية"، إلى أضيق نطاق ممكن، لمزاولتهم

العمل بالحسابات والجباية. وخلف البروز والتهميش، سوف نولى اهتمامًا بفهم الظروف العديدة والمتداخلة التى أدت إلى تشكيل مسار هذه العلاقة.

المباشرون الأقباط والتواصل القوى للدور

تظل واقعية كليبر، فى تعامله مع المواقف الصعبة، هى السمة الأساسية التى تميزه عن غيره؛ فبرغم أنه كان منزعجًا من سلوك المعلمين الأقباط، ومن مراوغاتهم ومواقفهم الملتوية فى أشد التوقيتات حرجًا، إلاَّ أنه تحت الحاجة الماسة لخبرتهم ولتعاونهم يضطر إلى التغاضى عن كل ممارساتهم المختلفة، ويُفاجئ الجميع (بما فى ذلك المعلمين الأقباط أنفسهم) باتجاهه إلى إلغاء رقابة الوكلاء الفرنسيين على الجباة الأقباط، ويطلق يدهم فى الجباية لعام 1214(1800)، وذلك عبر قراره الصادر فى 28 أبريل 1800[105]، والذى حدد به لهؤلاء الجباة نسبة كبيرة بلغت 8% من إجمالى التحصيلات فى سائر الأقاليم! وهى نسبة تفوق حتى ما كان يتميز به مباشرو الجباية بالصعيد الذين كان مخصصًا لهم 6% من حصيلة الغلال، خلافًا لنظرائهم بالوجه البحرى الذين حُدِدت لهم مرتبات ثابتة[106].

وعلل كليبر دوافعه إلى اتخاذ هذا الإجراء بأنه "نتيجة محضة للظروف المستجدة، وأنه الوسيلة الأكيدة التى بدت أهميتها فى الحصول على السيولة النقدية سريعًا.."[107]، ولقد كان أكثر ما يخشاه الفرنسيون أن يفقدوا ثقة المولين للضرائب. وبالنسبة للصعيد كانت المسألة أكثر تعقيدًا: إذ طيلة فترة المفاوضات وحتى لحظة التصديق على المعاهدة (28 يناير 1800) مارس الفرنسيون بأنفسهم جمع الضرائب فى العملية التى أطلقوا عليها "تفريغ صعيد مصر والقصير من الغلال"، والتى استخدموا خلالها - ربما لأول مرة - سلاح المدفعية ؛ لقهر القرى على التعجيل بالدفع دون مماطلة[108] أيضًا كثف العثمانيون، خلال فترة سريان المعاهدة، جهودهم فى تحصيل ما يمكنهم من إيرادات من أقاليم الوجه القبلى؛ حيث عينوا "درويش باشا" حاكما على الصعيد(فبراير 1800) وكلفوه بسرعة تنشيط الجباية[109]، وكان ينشر الفرمانات السلطانية التى تحث الأهالى على سرعة موافاته بالغلال

والمواشى والأموال[110]. ومن واقع مصادرة معظم ما جمعه هذا الباشا، بواسطة الأمير مراد بك الذى أصبح متحالفًا مع الفرنسيين، فى مطلع شهر أبريل 1800، يتضح أن الأهالى أبدوا استجابة ملحوظة لتلك الفرمانات[111] بشكل يذكرنا بما فعله أهالى القاهرة فى التوقيت ذاته[112]؛ ومن ثم فقد تعرض الصعيد، على مدار أربعة أشهر متتالية(يناير - أبريل) لضغوط ثقيلة من جميع الأطراف الذين عادوا إلى الصراع على السلطة، ومن ثم على امتلاك حصيلة الإيرادات الضريبية.

وبداهة كان لابد أن يُصاب الأهالى، فى كل مكان، بخيبة الأمل فى استقرار الأوضاع، بعد أن بات استمرار الاحتلال الفرنسى أمرًا واقعًا. وقد أثارت هـذه التقلبات السياسية السريعة والمتلاحقة مخاوف الممولين للضرائب من أن يتم استهدافهم لدفع الميرى مرتين. وإذًا فإن تهدئة القرى، وحثها على استئناف علاقاتها المادية بالإدارة الفرنسية، بدت مسألة ملحة وضرورية. ولأجل إخماد هواجس الأهالى، وكسب ثقتهم مرة أخرى، كان من المحتم أن يجرى الإعلان عن خصم كل الضرائب التى سُدِدت لدرويش باشا[113]، وهى مسألة فى غاية الأهمية والخطورة؛ إذ قد وافق كل هذه التطورات حلول موسم الجباية، ولاسيما ضريبة "مال البياضى" التى كانت أهم مصادر إيرادات مصر العليا[114]، وبدون اللجوء إلى الأقباط كان من الصعب إنجاز هذه المهمة العاجلة، ومن ثم يتضح أن كليبر كان على درجة كافية من الوعى بما تنطوى عليه جباية الضرائب من صعوبات شتى، وأن استنفار المباشرين الأقباط، عبر ذلك الحافز المادى الكبير، أمر قد حتمته تلك الظروف المعقدة. وعلى هذا النحو يبرز دور المباشرين فى إدارة الجباية أكثر من أى فترة مضت منذ مجىء الاحتلال.

ويرصد الجبرتى هذه اللحظة فى يومياته باعتبارها لحظة فارقة؛ إذ يصورها على أنها أقصى ما بلغه المباشرون الأقباط فى زمن الاحتلال من مكانة عظيمة: "تقاسموا الأقاليم، والتزموا لهم بجمع الأموال، ونزل كل كبير منهم إلى إقليم، وأقام بسرة الإقليم مثل الأمير الكبير، ومعه عدة من العساكر الفرنساوية وهو فى أبهة عظيمة

وصحبته الكتبة والصيارف والأتباع والأجناد والحجاب، وتقاد بين يديه الجنائب والبغال والرهوانات والخيول المسومة والقواسة والمقدمون وبأيديهم الحراب المفضضة والمذهبة والأسلحة الكاملة والجمال الحاملة، ويرسل إلى ولايات الإقليم من جهته المستوفين من القبط أيضاً بمنزلة الكشاف ومعهم العسكر.."[115].

والمعروف أن معاهدة السلام والتحالف بين مراد بك وكليبر (5 أبريل 1800) كانت قد أدت إلى اقتطاع أقاليم مصر العليا(إسنا - قنا - جرجا) من التبعية المباشرة للجانب الفرنسى؛ حيث صارت ولاية مملوكية؛ ومن ثم أصبح أقصى امتداد لتحرك المباشرين الأقباط، فى جباية الضرائب باسم الفرنسيين، عند أسيوط جنوبًا.

وكان كليبر قد وجّه المعلم يعقوب إلى الصعيد، مستغلاً صيته الذائع بين الأهالى، وخبرته فى جباية الضرائب؛ لأجل إنجاز تحصيل المال الشتوى والصيفى، كما عهد إلى الأمير مراد بك بمساعدته فى حث القرى على الانصياع فى دفع مستحقات الميرى[116]. ويبدو أن المباشرين الأقباط، أمام حرص الأمير مراد بك على تأكيد إخلاصه فى إنجاز الجباية[117]اضطروا إلى التخلى، إلى حد ما، عن أسلوب المماطلة فى تسديد حصيلة الإيرادات للخزانة الفرنسية. وعلى هذا النحو يمكن تفسير الزيادة الملحوظة فى حصيلة الإيرادات والتى أذهلت المسئولين الفرنسيين؛ إذ تكشف لهم فى نهاية السنة المالية لعام 1214 (1800) مفاجـأة غير متوقعة: ففى هذا العام المالى تجمعت عوامل سلبية عديدة تحتم انخفاض الإيرادات، وكان منها شراقى ثلث القرى بسبب سوء الفيضان، وتمكن العثمانيون، خلال فترة سريان معاهدة العريش(يناير - مارس 1800) من جباية الضرائب من بعض أقاليم شرق الدلتا، هذا فضلاً عن تنازل الفرنسيين عن ولاية جرجا لمراد بك، وهو ما حرم الخزانة الفرنسية من جزء مهم من عائدات هذا الإقليم الخصب، خلافًا لبعض القرى الأخرى التى مُنِحت لبعض أتباعه من الصناجق والكشاف. ومع ذلك فإن المسئولين الفرنسيين يُفاجئون بزيادة حصيلة إيرادات عام 1214 (1800) بما مقداره 16% عن حصيلة عام 1213 (98 – 1799) الذى كانت كل ظروف الإنتاج، خلاله،

متاحة بشكل طبيعى، وجميع الأقاليم تحت السيطرة الفرنسية!! الأمر الذى هال الفرنسيين؛ لأنه لم يكن سوى مؤشر بيانى يؤكد، دون شك، تمكن المباشرين الأقباط من الاستحواذ على مبالغ ضخمة من إيرادات المالية[118].

وتلهب هذه الحقيقة المريرة حماس الجميع وإصرارهم على المضى قدمًا فى عمل إصلاح جذرى للنظام المالى، بحيث يتم غلّ يد المباشرين الأقباط عن السيطرة على مصادر الإيرادات الضريبية.

نحو التهميش

مر الأقباط بين صيف 1800 وشتاء 1801 بفترة صعبة؛ إذ تعرضوا لضغوط غير عادية، بعد أن بلغ ضيق الفرنسيين من مراوغاتهم مداه. وبين كليبر ومنو سوف يُلاحظ اختلاف فى أسلوب التعامل مع الموقف القبطى: فبينما يميل الأول إلى التدرج فى تقليل الاعتماد على المباشرين الأقباط عبر البحث المستمر والدءوب عن الوسائل التى تحقق المزيد من معرفة الإيرادات المجهولة، كان الأخير(منو) مؤمنًا بأسلوب المواجهة التى تتعدد مستوياتها بحسب درجة الإعنات القبطى، بهدف الوصول إلى النتيجة نفسها. وعلى ذلك دخل المباشرون الأقباط، فى هذه الفترة، مرحلة عزم الجانب الفرنسى، خلالها، على تهميش دورهم والضغط عليهم؛ للإفضاء بأسرار مهنتهم. وتصبح العلاقة، من ثم، فى إطار تصادمات شبه يومية حتى لحظة جلاء الاحتلال.

"اللمّ العمومى" ومحاولة تبسيط الحسابات القبطية المعقدة

كان همُّ الإصلاح المالى أحد شواغل كليبر المؤرقة، ولكنه فى الوقت ذاته لم يكن موقنًا بأهمية الشروع فى عمله قبل الإحاطة الشاملة بمصادر الضرائب والإيرادات والتى ما زال المباشرون الأقباط وحدهم محتكرين معرفتها. كان هذا لبُّ ما أفضى به كليبر للوكيل المالى شاناليل: "إن إجراء إصلاحات عظيمة فى الإدارة يقتضى إعادة تنظيم عظيمة، وليس ذهنى متفتحا البتة لابتكار عمل كهذا فى أربع وعشرين

ساعة، حتى وإن طلبت عونًا معرفيًا من بعض الأشخاص ذوى الخبرة.. لقد قطعنا بالفعل شوطا بعيدًا فى إعداد ذلك الكتاب الشهير الخاص بطبيعة الضرائب فى مصر. ولم يعد أمامنا سوى معرفة ما لا حد له من تلك الرسوم الصغيرة، غير المسجلة بالمرة، والتى يبدو أنها مكرسة بحكم العرف فقط Consacrés par l'usage ثم معرفة حصة كل قرية ومسميات هذه الأخيرة، وكل ذلك يحتاج إلى وقت جد طويل، ما دام يجب العمل مع الأقباط"[119].

وخلافًا لاستقصاء المعلومات عن النظام الضريبى، اجتهد كليبر ومدير المالية الجديد(إستيف) فى التوصل إلى حل مباشر لتبسيط مجمل الحسابات القبطية المعقدة، وذلك عبر مبدأين أساسيين: الأول منهما يتجه إلى تحويل كل الضرائب العينية إلى ما يعادلها نقدًا(فيما عُرف بـ "تثمين الغلال")، حتى توحد الأرقام البيانية جميع قوائم الحسابات، ومن ثم يتلاشى الغموض الذى غلف قوائم الضرائب العينية على وجه الخصوص. والمبدأ الثانى يتمثل فى دمج كل الفروع المختلفة للضرائب تحت مسمى واحد "الضريبة العامة النقدية" Contribution générale en argent[120]، والتى عربها المترجمون المعاصرون بـ "اللم العمومى" عند نشرهم للصيغة العربية للأمر اليومى (28 أبريل 1800).[121]

وينشئ كليبر "اللجنة الإدارية" Comité administratif؛ لتتولى مراجعة الحسابات القبطية، وفقًا لهذا الترتيب الجديد؛ بحيث يصبح المباشرون الأقباط ملزمين بتقديم قوائم الجباية فى صيغتها المدمجة والنقدية . وبداية كان لابد من تكليف المباشرين بتقديم قائمة دقيقة بكميات الغلال الخاصة بكل قرية ؛ حتى يمكـن للجنة الإدارية متابعة عملية "تثمين الغلال". ورغم الضغوط المتواصلة، لا يفرج المعلمون الأقباط سوى عن قائمة موجزة un état sommaire صحيحًا كانت أكثر أهمية مما قُدم فى السابق لأعضاء لجنة الحبوب وللمغامرين الرأسماليين(ليفرون وهاملان)، إلا أنها كانت ما تزال دون الحد الأدنى المطلـــوب لبـــدء إصلاح النظام الضريبى، الأمر الذى هدد بتجمد الأوضاع، وهذا ما يؤكده

سكرتير المالية بيروس: "لقد كان عجزنا دائماً ما يظل حائلاً دون تجديد شيء ما لم نتمكن من رصد كل المعلومات عن طريق الأمة القبطية" La nation cophte[122]، وتوقف بالفعل الاتجاه إلى تطبيق النظام الجديد للضرائب والمحاسبة.

القائمة المفصلة أو الأسر ؟

يبدأ الفرنسيون فى التخلى عن صبرهم الجمِّ، الذى تحلوا به على مدار عامين كاملين، قبل مراوغات المباشرين الأقباط، فى اللحظة التى يتولى فيها الجنرال منو القيادة(عقب اغتيال كليبر فى 14 يونيه 1800)؛ فلم يكن منو مؤمنًا بشيء أكثر من إيمانه بأهمية استمرار مشروع بناء مستعمرة مصر، ومن المؤكد أن الممارسات القبطية التى ما تزال تربك الاحتياجات المادية للجيش، قد تعارضت تمامًا مع تطلعاته، حتى لقد وصفهم فى رسالته للجنرال رامبون بـ "الروح المدمرة" l'esprit destructeur التى يتعين تقويضها وإجلاء وجه مصر منها؛ ذلك لأنهم (والكاثوليك الشوام فى مقدمتهم): "أكثر سكان هذا البلد خسة وحقارة ... بخلاء، مخادعون، جبناء، حقودون، وخسيسون إلى أقصى حد.."ومن ثم فهم غير جديرين بالمشاركة فى تأسيس المستعمرة الجديدة التى يجب أن تقوم على "الأمانة والأخلاق". ومن وجهة نظره الخاصة أن المعلمين الأقباط ارتكبوا خطأً ساذجًا عندما "تصوروا أن الفرنسيين ليسوا سوى مماليك مسيحيين حلوا محل مماليك جورجيين ومسلمين"، وهنا أفصح عن نواياه فى الرسالة ذاتها: "فالسادة الجدد (الفرنسيون) لن يستخدموهم بالطريقة نفسها التى استخدمهم بها السادة السابقون".[123]

وإذا كان منو قد أولى، للإصلاح المالى والإدارى، جُلَّ اهتماماته، فإنه يفترض بأن توقف البدء فى الإصلاح على حصول المسئولين الماليين على "القوائم المفصلة" Les etats détaillés قد دفعه إلى اعتماد مشروعية كل الوسائل التى من شأنها أن تجبر المباشرين الأقباط على الإفصاح عنها: فقد تحايل مدير المالية(إستيف)، بعد بضعة أسابيع قليلة من ولاية منو، على استدراج كبار المعلمين الأقباط - الأكثر علمًا وخبرة - إلى الاجتماع بمنزله، تحت زعم مناقشة خبر مهم، وأغلق الأبواب، معلنًا لهم بأنهم،

منذ هذه اللحظة، قد اعتبروا مسجونين Les prisonniers، وأن الإفراج عنهم مشروط بتقديم القوائم الدقيقة الشاملة "للميرى والكشوفية والفايظ" المربوط على كل قرى مصر قرية قرية[124].

ولم يكن ليستجيب المباشرون لهذا المطلب بسهولة؛ لأنه لا يعنى سوى تقويض كامل لأهميتهم المعرفية التى وحدها كانت السبب المباشر فى استمرار سيطرتهم على إدارة الجباية. ومن ثم آثروا الأسر عن البوح بالمعلومات . وربما كان رهانهم الأخير على حدوث تغيرات مفاجئة فى الموقف السياسى والعسكرى للحملة، أو على الأقل آملوا فى تراجع الفرنسيين عن هذا القرار؛ تحت وطأة الاحتياج لخبرتهم. على أن الحقيقة المؤكدة، بالنسبة للجانب الفرنسى، أن الرجوع عن قرار حبس هؤلاء المباشرين مسألة بدت مستحيلة بقدر استحالة استمرار الهيمنة القبطية على مالية الاحتلال.

وكان من المتوقع أن يمتد التأثير السلبى لهذا القرار على عملية الجباية نفسها: فقد لُوحِظ فى المراسلات المتبادلة بين المسئولين الفرنسيين تخوفهم من تباطؤ الجباة الأقباط، وخصوصًا فى أقاليم الصعيد[125]، ويفترض بأن ذلك كان نوعًا من الضغط القبطى للإفراج عن كبار المباشرين؛ مستغلين فى ذلك شدة حاجة خزانة الحملة إلى تحصيل إيرادات القسط الأخير (من عام 1214 يونيو – أغسطس 1800) قبل بدء موسم الفيضان؛ إذ بعده تتوقف الجباية لمدة أربعة شهور تالية، على حين كانت المالية، فى الوقت نفسه، تعانى من أزمة شديدة، ناتجة عن قصور الإيرادات المحصلة عن تغطية أوجه الصرف الضرورية والمتزايدة . وعلى ذلك كان من الأهمية بمكان إنجاز مهمة الجباية سريعًا، وربما لهذا السبب اعتمد منو على المعلم يعقوب؛ كيما يحول دون تعثر الجبايات فى شتى أقاليم الوجه القبلى[126] الذى تشتد الحاجة إلى حبوبه، فى تلك الفترة من السنة؛ حتى لا تتعرض "مخازن الخرج"(مؤن الجيش) للنفاد، ويضطر الفرنسيون لشرائها بأسعار مرتفعة[127].

وليس لدينا معلومات عن مدى نجاح المعلم يعقوب فى الصعيد، ولكن المؤكد

أن المالية ظلت فى عثرتها . وكان منو إزاء الصمت المطبق لكبار المعلمين الأقباط المسجونين بمنزل إستيف، قد وجد نفسه مضطرًا إلى مواصلة جهود سلفه (كليبر) فى جمع المعلومات وتلقى التقارير التى تحمل وجهات نظر مسئولين ماليين فى الإصلاح المالى[128]، ونحو 8 سبتمبر 1800 يُصدر منو أمرًا يوميًا لكل فرنسيى مصر: الجنرالات والمديرين والمسئولين المهمين أن يوافوه بكل المذكرات والتقارير التى تحمل اقتراحات معينة، يمكن أن تفيد فى صياغة نظام يصلح شئون الجبايات، ويؤكد ريجو بأن الكثيرين لم ينتظروا أن يدعوهم القائد العام، وقدموا ملاحظاتهم ومذكراتهم للقيادة العامة[129].

وفى إطار ظروف نجهلها اضطر المعلمون الأقباط المسجونون إلى تقديم "القوائم المفصلة"، بعد فترة من الصمود امتدت على مدار ثلاثة شهور (يوليو -أكتوبر 1800). وهذه القوائم التى عُرفت - فيما بعد - بـ "دفاتر الترابيع" تميزت، بالنسبة للفرنسيين، لأول مرة، بتحديد دقيق للامتداد المساحى والكمى للأراضى وللمكلفات الضريبية المحملة على كل منها، والتى وُجِدت حساباتها بالنقود: ويؤكد بيروس بأن "إستيف وجد بها كل ما كان بحاجة إليه لبدء الإصلاح وتنظيم قبض حساب إيرادات الأراضى لعامى 1213 و1214(98-1799)"[130].

والواقع أن إستيف وكل المسئولين الماليين سوف يكتشفون، فيما بعد، أن المعلمين الأقباط أوقعوا بهم فى خطأ كبير فى هذه الدفاتر، والذى تعلق بالحصيلة الخاصة بكل فروع الضرائب المجملة على كل إقليم.[131] ويفترض بأن هذا كان سببًا رئيسيًا فى انعدام الثقة فى البيانات المقدمة. ولعل مما له دلالته فى تأكيد ذلك ما نلاحظه فى "دفاتر الترابيع" من تعمد المباشرين الأقباط، فى مواضع عديدة، ذكر المبالغ والأرقام البيانية مصحوبة بمفردة: "وجه تخمين" أو "درجة تخمين"، وأحيانًا يحيلون على أوراق مدير المالية السابق(بوسيلج): "حكم المقيد بدفتر بوساليك بدرجة تخمين"..إلخ[132] وربما كانت كثرة إحالاتهم على أوراقه، بصفة خاصة، سببًا إضافيًا فى إفراط الفرنسيين الشك فى صحة البيانات، ذلك لأن "بوسيلج" حينما رحل

لفرنسا، خلال فترة سريان معاهدة العريش، حمل معه كل دفاتره وأوراقه[133]، وعلى ذلك تأجل البدء فى الإصلاح الضريبى لحين التحقق من صحة البيانات.

وسرعان ما انعكست هذه الحقيقة على كافة التقارير المطروحة أمام القائد العام، والتى اتفقت رؤى أصحابها على ضرورة عمل "مسح شامل للأراضى" والاستغناء عن "الوساطة القبطية"[134]. وسمحت كل التقارير والمذكرات المرفوعة لمنو بإمكان طرح مشروع كامل لإصلاح المالية عمومًا وإدارة الجباية على وجه الخصوص، فيما عُرف بـ "المشروع العظيم" Le Grand Projet (20 يناير 1801) والذى تضمن بنودًا بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل المعلمين الأقباط فى الإدارة المالية برمتها: فقد اتجه منو إلى الاستعانة بـ "مشايخ القرى" عوضًا عن المباشرين الأقباط، فى جباية الضرائب من أهالى القرى، وهو يعيرهم اللقب الخاص بالجباه الأقباط: "الأمين" L'Intendant تأكيدًا لتحمل المشايخ المسئولية الكاملة فى الجباية. على حين يختزل دور المعلمين إلى مجرد هيئة معاونة من الكتبة ومنظمى الحسابات السنوية للقرى Le compte annuel des villages، وأقصى ما يكلف به الكاتب القبطى بكل قرية أن يتلقى من مشايخ القرى الحصيلة، ليسلمها لخزانة "المحصل الفرنسى"، ومن ثم تنقطع أى صلة مباشرة بين الكتبة الأقباط والفلاحين بشكل نهائى. ووفقًا لذلك يحرم جميع المباشرين ومرءوسيهم من الحصول على مخصصاتهم فى حصيلة الجباية التى كانت مقررة بـ 8%؛ إذ تحدد لكل من شيخ القرية وكاتبها القبطى قيراطًا واحدًا $\frac{1}{24}$ من إجمالى الحصيلة، بحيث يقتسمه الطرفان بنسبة ثلثى للشيخ مقابل ثلث للكاتب القبطى، كنوع من التأكيد المادى على تغير الأوضاع. ولمَّا كان مشايخ القرى قد نِيطَ بهم وحدهم، من دون الأقباط، مهمة الجباية، فقد خصَّهم المشروع بـ $\frac{3}{24}$ (ثلاثة قراريط) أخرى من إجمالى المستحقات المحصلة للخزانة، كنفقات جباية[135].

وعلى هذا النحو، فإن كبار المباشرين الأقباط، بما فى ذلك المعلم جرجس

الجوهرى سوف يتم تهميشهم إلى أقصى حد. ويعد المعلم يعقوب الوحيد الذى تم استثناؤه من القائمة؛ فقد حظى بتقدير القائد العام الذى أسند إليه مهمة ترشيح الكتبة الأقباط الأكثر تعاوناً وأمانة Les cophtes probes، ولصعوبة إخضاع هؤلاء الكتبة، فإنه يكلفه – كذلك- بتطويعهم لأن يكونوا مرءوسين لمشايخ القرى بوصفهم الأمناء Les Intendants cheiks، إلى جانب جعل هؤلاء المشايخ ممتثلين لتوجيهات مدير المالية(إستيف).[136] ووفقًا لذلك سوف يصبح دور المعلم يعقوب محوريًا فى ضبط العلاقة بين جميع الأطراف وفى تسيير دولاب العمل فى النظام الجديد للمالية.

وإذا كان البدء فى تطبيق مشروع الإصلاح مرتبط بعمل المسح الشامل للأراضى، فإن المعلمين الأقباط يواصلون دورهم بصفة مؤقتة، لحين إنجاز المسح الذى شُكلِت له لجنة خاصة كان قد تحدد مباشرتها لهذه العملية الصعبة بدءًا من مارس 1801[137]. غير أن ظروف الحرب التى ظهرت طلائعها مع دخول 195 سفينة حربية إنجليزية لخليج أبو قير فى الثانى من مارس وما تبعه من إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسى(فى معركة كانوب 21 مارس)[138] كانت قد تسببت فى تعطيل المسح وتأجيل المشروع الذى لن يرى النور؛ حيث أدت الهزيمة إلى اتخاذ قرار الجلاء عن مصر؛ لتتوقف عملية التهميش القبطى، حيث شكلت التطورات الأخيرة سياج حماية للأقباط، ليظلوا بطريقة أو بأخرى محتفظين بموطئ قدم ثابتة فى الإدارة المالية التى يصعب أن نجدها خالية منهم طيلة القرن التاسع عشر.

* * *

يتضح مما سبق أن الدور القبطى فى إدارة الجباية، طيلة فترة الاحتلال الفرنسى، كان دورًا محوريًا، وكانت بيد المباشرين الأقباط، لا الفرنسيين، مقدرات الحركة والسكون فى تسيير دولاب العمل بالإدارة المالية؛ بسبب احتكارهم المعرفى لكل المعلومات المتعلقة بالنظام الضريبى، والذى مثّل أكبر تَحدٍّ واجهته الحملة فى الداخل. وبدون أن نحمل الحقائق ما يتجاوز طابعها الواقعى، كانت المواجهة

القبطية حاسمة؛ حتى ليمكن القول: بأن هذه المواجهة كانت بمثابة مقاومة من نوع خاص، جرت وقائعها تحت السطح دون أن تتخذ شكلاً تصادميًا عنيفًا؛ بهدف الحفاظ على امتيازهم القديم فى تنظيم وإدارة مجمل الحسابات المالية، ومن ثم تحقيق ما يُعرف بـ "التواصل القوى للدور" والذى قدم- دون مبالغة- نموذجًا فريدًا لقيمة سلطة المعرفة والكفاءة الحسابية"، بوصفها قوة فاعلة، قِبل سلطة القوة والآلة العسكرية: " فعلى الرغم من كل الإجراءات التى نُفذت، والتقارير التى رصدت كمًا غزيرًا من المعلومات، إلاَّ أن الفرنسيين لم يستطيعوا الإحاطة بكل حقائق النظام المالى. وبالقدر نفسه لم يستوعبوا كل أساليب المعلمين الأقباط وممارساتهم المختلفة فى المراوغة والتحايل والسيطرة على جزء كبير من مصادر الإيرادات؛ حتى لقد عانى الفرنسيون، معظم فترة احتلالهم لمصر، من أزمة مالية خانقة، نزعم بأنها ساهمت فى إفشال بناء "مستعمرة فرنسية" فى الشرق.

وكان رفض الفرنسيين لاستمرار النفوذ القبطى بالإدارة المالية، الدافع المستمر إلى إدخال تغييرات مهمة على بنية إدارة الجباية: فلأجل تبسيط التعقيدات التى تطبعت بها قوائم الحسابات، ولأجل تحقيق تعددية فى الرقابة المركزية تم توزيع المصادر الضريبية على عدد من الإدارات فى الوقت الذى وُجِهَت فيه ضربات مستمرة لنظام الالتزام، بهدف جعل العلاقة مباشرة بين الفلاحين والإدارة الفرنسية؛ سعيًا إلى القضاء على كل وساطة من شأنها أن تلتهم جزءاً مهمًا من حصيلة الإيرادات. غير أن الفترة الحرجة الأخيرة حالت دون فقدان المعلمين الأقباط لمواقعهم المعتادة بين الممولين للضرائب والمحصلين الفرنسيين؛ ومن ثم لم يكن تهميش أقباط المال والضرائب بالأمر السهل أو الهين، وربما يُعزى لهذه الحقيقة السبب فى استمرارية الدور القبطى بالإدارة المالية لسنوات طويلة فى القرن التاسع عشر.

وقد تلقى هذه الدراسة علامات الاستفهام حول مدى استمرارية هذا النوع من الممارسات قبل وبعد الحملة الفرنسية؛ للتعرف على ما إذا كان هذا النموذج سائدًا

قبل الاحتلال الفرنسى، ولم تكشف عنه سوى هذه المواقف التصادمية مع الفرنسيين أم كان مجرد حالة استثنائية ظلت رهن الظروف التى جاء بها هذا الاحتلال؟

ومن المؤكد أن إحكام المباشرين الطوق على ماكان لديهم من أسرار النظام المالى قد مثّل تحديًا للإدارة الفرنسية وتطلب الأمر، من ثم، تفعيل دور الكوادر الفرنسية فى رقابتها للمباشرين الأقباط وفى السباق مع الزمن على جمع المعلومات .

obeikan.com

الهوامش

(1) الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (أربعة أجزاء)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1998، ج3، ص4-6؛ نقولا الترك: الترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، تحقيق ياسين سويد، دار الفارابى، بيروت 1990، ص ص 29-31.

(2) كان يُقال - مثلاً - "المعلم غبريال السادات " (الشيخ السادات)، و"المعلم يوسف الألفى"(محمد بك الألفى) و"المعلم منقريوس المورلى... إلخ" راجع: زخاريس الأنطونى) الراهب القس): يوسابيات، وهى مقالات الأسقف القديس الأنبا يوساب الأبح، القاهرة 1989، ج1، ص 20.

(3)Napoléon Bonaparte: campagnes d'Égytpe et de Syrie, 1998. p. 82 .

وثمة رسالة من باجاليانو إلى فيال توضح وجود أمر يومى لبونابرت بمسايرة النظام القائم للدورات الزراعية· انظر:

دار الوثائق،(قاعة البحث والاطلاع): محفظة بدون رقم،"أصول وثائق الحملة الفرنسية" ملف 38، وثيقة (8)·

Pagliano à Vial, (16 Août 1799).

(4)Peyrusse;: Les finances de L'Égypte pendant l'occupation francaise, La Revue Britannique, 1882, pp. 464,465.

(5)Zayonchek à Poussielgue, Beni- Souef, (10 Avril 1799), Les polonais en Egypte (1798-1801), Paris 1910, pp.203-206.

(6)Peyrusse, A.: op. cit., p. 470.

(7) تؤكد المصادر الفرنسية على أنه بعد معركة سدمنت (7 أكتوبر 1798) تحولت مقاومة المماليك من "الحرب المنظمة" إلى "حرب العصابات". راجع:

نبيل الطوخى: صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية (1798 - 1801) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1997، ص ص 136،137·

(8)Zayochek à Dugua, Beni-Souef (5 Mai 1799), Polonais.., pp. 239,240;

وقام قاضى محكمة إسنا بتسجيل أولى هذه المنشورات فى سجل المحكمة باعتبار الأخيرة وسيلة للإعلام · انظر:

دار الوثائق: محكمة إسنا الشرعية، س(50)، م(272)، ص ص 111-114(21 ربيع أول 1213/ 2 سبتمبر 1798)·

ولمزيد من التفاصيل حول هذه المنشوات انظر دراسة "جوزيف كابردا" التى نشرت مجموعة الفرمانات التى صدرت فى فترة بونابرت:

Joseph Kabrda: quelques Firmans concernant les relations Franco - turques lors de l'Expédition de Bonaparte en Égypte (1798-1799), Paris 1947

(9)Vincennes B^6 81: "Compte de l'impôt et contributions de la province de Girgé pour L'an 1212 et 1213", (1 Oct. 1799); Bonaparte à Poussielgue (24 Sept. 1798); Bonaparte à Girgés el-Gouhary, (7 Déc. 1798) , Dans:Corres., N^o 3379; N^o 3717, t.5, pp. 9; 184.

(10) كان المعلم إبراهيم الحلفاوى مباشر ولاية الفيوم أول من ثبت تورطه فى علاقة مباشرة مع المماليك . انظر:

Zayonchek à Dugua, (10 Av. 1799); à Noble (25 Av. 1799); Polonais..., pp. 207-8; 224.

(11) جيرار: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، القاهرة 1978، مج4، ص158.

(12) يلاحظ ذلك فيما تضمنه الأمر اليومى لبونابرت، فى إطار تنظيمه لحركة نقل قوائم الضرائب بين القاهرة والأقاليم . انظر:

Bonaparte à Berthier, (Pour mettre à l'ordre de l'armée); Corres., t.5, N^o 3464, (14 Oct. 1798), pp. 57.

(13) جيرار: المصدر السابق، مج 4، ص ص 156- 158.

(14) Zayonchek à Poussielgue, Beni-Souef, (10 Av. 1799), Polonais.. , pp.204-206.

(15) Zayonchek à Dugua, Beni - Souef (14 Av. 1799), Ibid; p. 210.

(16) Vincennes, B^6 81:

عرض حال لأحد الفلاحين بولاية البهنساوية" بدون تاريخ، وبإمضاء جلوتيه(مدير المالية بالإنابة أواخر عام 1799).

(17) Bonaparte à Zayonchek, (16 Août 1798), Corres., t.4, N^o 3030, p. 348.

(18)Zayonchek à Chollet, Bani-Souef, (25 Av. 1799) Polonias, p. 225.

حيث تضمنت رسالة زايونشيك نص التوجيهات التى أرسلها بوسيلج إليه ؛ ليبلغها للوكيل المالى شوليه.

(19) Zayonckek à Dugua, (10 Av.1799); à Noble, (25 Av. 1799); Polonais, pp. 207-8; 224,225.

وكان بوسيلج(مدير المالية) قد تبارى فى الدفاع عن موقف الأقباط الشائك، وهو الحوار الذى سجله دستان (حاكم القاهرة) فى رسالته إلى القائد العام بونابرت: "إن الخوف أو المصلحة هى التى أمكن لها أن تدفعهم إلى الصمت على استثمارات المماليك وتركاتهم... ولابد أن نحرص على ألا يفقد الأقباط، بشكل متتابع، ثقتنا، لأننا حالئذٍ نخسر عونا يمكن أن يكون ضرورياً على مدار فترة تالية." راجع:

Vincennes, B^6 11: Destaing à Bonaparte (9 Nov. 1798).

(20)Bonaparte à poussielgue, (24 spet. 1798); à Girgés - el- Gouhary, (7 Déc. 1798); Corres., t.5, pp. 9; 184.

(21)Bonaparte à Girgés -el-Gouhary, (7 Déc. 1798), Ibid; pp. 184-5.

(22) كان يعمل تحت يد هذه اللجنة كتيبة من 100 جندى ؛ وذلك بقصد إرغام الفلاحين على الدفع.

(23)Peyrusse, A.:op. cit., p. 472.

(24)تعد تجربة "جيرار" (مهندس الطرق والكبارى) نموذجاً بالغ الدلالة ؛ فقد كان متفانيًا فى جمع المعلومات من الفلاحين، عبر تطوافه لشتى القرى فى الصعيد والدلتا، حتى لقد كان زملاؤه يتنادرون عليه ويصفونه بـ "الفلاح". وقد استغرق معظم فترة الاحتلال فى تبويب المعلومات والملاحظات التى استند إليها فى تأليف عمله المتميز الذى أنجزه بعد عودته لفرنسا، ونُشِر فى "وصف مصر". انظر جيرار: وصف مصر، مج 4، ص ص 3-10.

(25) تشى تفاصيل عديدة يسجلها الجبرتى فى يومياته فى الفترة من رمضان 1213: محرم 1214(فبراير ـ يونيو 1799) بترقب المصريين لما قد تسفر عنه حرب الشام من نتائج. ولعل أكثر التعقيبات دلالة، ما ذكره حال وصول أخبار سقوط يافا:" نزل بالناس الكآبة والهم والحزن ما لا يوصف، فإنهم كانوا يظنون بل ويتيقنون استحالة ذلك خصوصًا فى المدة القليلة ولكن المقضى كائن". انظر الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة 1998، ص 115.

(26)Zayonchek à Desaix, (27 Oct. 1798); à Desaix, (2 Nov. 1798), Polonais.., pp. 109,110, 115.

(27)Zayonchek à Desaix, (31 Oct. 1798) , Ibid, p. 114 .

(28) Zayonchek à Dumont (27 Mars 1799); à Dugua, (19 Mars 1799), Ibid; pp. 188-192.

(29) Zayonchek à Poussielgue, (29 Av. 1799), Ibid; p.230.

(30) Zayonchek à Dugua, (12 Juin 1799), Ibid; p. 258.

(31) الجبرتى: عجائب الآثار، فى التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة 1998، ج3، ص ص 119-121؛ مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم، القاهرة 1998، ص ص136-139.

(32) انظر الفصل الثالث.

(33)Zayonchek à Boyer, (23 Juin 1799), à Berthier, (même date), Ibid, pp. 268 - 70.

(34) الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص 127؛ مظهر التقديس، ص 145.

(35)Vincennes, B^6 28: poussielgue à Bonaparte, (6 Août 1799).

وهو يُنبه بونابرت إلى ضرورة وضع حدٍ لتدخل الديوان وتحديد صلاحياته.

(36) هناك شواهد تؤكد حرص المباشرين على لفت نظر الفرنسيين إلى أهمية إبداء حسن معاملتهم لمشايخ القرى، وكان من أوائل من أكدوا هذه المسألة المعلم يعقوب نفسه. وقد أفرد الجنرال بليار لهذه الملاحظة رسالة خاصة للقائد العام. انظر:

Belliard à Bonaparte, (Benisouef), (25 Nov. 1798), La Jonquière, t. 3, p. 358.

(37) Zayonchek à Poussielgue, (10 Av. 1799), Polonais.. , pp. 204-206.

(38)Zayonchek à Dugua, (14 Av. 1799), Ibid. , p. 210.

(39) دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية جرجا لسنة 1213، س 2267 ونجد بين "ايصالات السداد" المحررة باللغة العربية، بوثائق فينسان، "إيصالاً" يؤكد إسقاط بواقى مال ناحية "دومشيه"(بالهنسا) استنادًا إلى "حجة شرعية صحيحة" تؤكد دفع هذا المال للمماليك· انظر:

Vincennes, B^6 81.

(40)Vincennes, B^6 81: "Comptes relatifs aux Revenus en nature de la Haute- Égypte".

(41) Zayonchek à Friant, (23 Sept. 1799); à Reynier, Commissaire aux grains, (30 Sept. 1799) Polonais , pp. 332,333.

ونجد زايونشيك - كذلك - ينبه مدير المالية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات معينة تكفل ضبط التخفيضات عن الحصص التى شرقت ببعض القرى حتى "نقلل، قدر الإمكان، من تعرضنا للتضليل والخداع" · انظر:

Zayonchek à Pousseilgue, (14 Av. 1799), Ibid, pp. 211,212.

(42) Ordre de Bonaparte, (18 Août 1799), Corres., t.5, N° 4368, p. 568 .

(43) Peyrusse, A.: op. cit., p. 467.

(44) راجع على سبيل المثال تقريرى مدير المالية "بوسيلج"، والمنسق العام للصرف دور

Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), dans: Kléber en Égypte, 1798 - 1800 , 4 Vols., présentation et notes par Henry Laurens, (IFAO), 1988, t.3, pp. [141-155]; D'Aure, H. "Apreçu des sommes dues au 6 fruc. An 8, époque à laquelle le général kléber a pris le commandement de l'armée." Dans: Copies of original letters from The French Army in Égypt, London1800, V.3, pp. 57-59.

(45)Kléber au Directoire, (26 Sept. 1799), Klé., t.2, p.520.

وأكد ذلك أيضاً تقرير مدير المالية · انظر:

Poussielgue à Sièyes, Membre au Directoire exécutif, (21 Nov. 1799) en: Lettre de M. Poussielgue, Accompagnée de pièces justificatives à M. Thiers, autour de l'Histoire du Consulat et de l'Empire, Paris 1845, p.36.

(46)Vincennes, B^6 183: Poussielgue à Desaix, (23 août 1799).

كذلك أشار كليبر إلى أن بدء الجباية لعام 1214 تتوافق مع شهر فريمير (21 نوفمبر – 20 ديسمبر 1799) راجع:

Kléber au directoire, (8 Oct. 1799), Klé., t.3, pp. 79,80.

(47).الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص135.

(48) Peyrusse ; A., op. cit.,p. 465.

(49)Kléber au payeur général, (4 Oct. 1799), Klé., t.3, p. 127.

(50) لم يفت كليبر الإشارة إلى هذه المسألة فى تقريره لحكومة الإدارة باعتبارها إحدى عوامل الأزمة المالية · انظر:

Kléber au Directoire, (8 oct. 1799), Ibid, pp. 79,80.

(51).Kléber à Poussielgue, (11 Sept. 1799); Ibid, p.28.

(52)Kléber à Poussielgue, (13 Sept. 1799), Ibid, p. 48.

(53)Kléber à Zayonchek, (4 Sept. 1799), Klé.,t.3, p.15 ; Desaix,à Belliard, (14 Sept. 1799).

(54)Vincennes, B^6 161: Reynier à Pini, (9 Nov. 1799); à Friant, (25 Oct.1799).

(55)Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé., t.3, p. 145.

(56)Ibid; p. 146.

كما يؤكد ذلك أيضًا رسالة رينيه إلى زايونشيك: "ليس الموضع المملوء بالغلال، والواقع بين يدى الفلاحين، إلاَّ فى حالة فقد فعلى، ومن ثم يتعين أن نعطى الأقباط الحماية وننشط جبايتهم..".

Vincennes, B^6 161: Reynier à Zayonchek, (27 Oct. 1799).

(57)كثيراً ما يشير إلى ذلك رينيه فى عدد كبير من مراسلاته · انظر على سبيل المثال:

Vincennes, B^6 161: Reynier au général Friant, (25 Oct. 1799); à Poussielgue, (27 Nov. 1799).

(58)Ordre de Kléber (14 Sept. 1799), Klé., t.3, pp.53,54;

وقد حرر إستيف الأمين العام للصرف هذا الأمر ضمن منشوراته لمرءوسيه مندوبى الصرف بالأقاليم· انظر:

Vincennes, B^6 94: "circulaires du payeur général de l'Armée de la Méditerranée", pp. 201,202.

(59).تؤكد وثائق "محكمة منفلوط الشرعية" قيام العمال الأقباط بتحميل الغلال(حتى أغسطس 1799) على المراكب وتوجيهها باسم "المعلم جرجس الجوهرى". انظر:

دار الوثائق: محكمة منفلوط الشرعية،(إشهادات)، س 4، ص71، م 222؛ م 223 (4ربيع أول 1214/ أغسطس 1799)·

(60)Circulaire de Poussielgue, (30 Sept. 1799).

دار الوثائق: محفظة 46، ظرف 1· ويلاحظ كذلك بأن "الخيول" خضعت للإجراءات نفسها، بوصفها إحدى الضرائب العينية، فكان يتم تسليمها للصراف الذى يتعين عليه أن يقدم للعامل القبطى إيصالاً بها Reçus de chevaux انظر:

Vincennes, B^6 161: Reynier à Cordier, (2 Jan. 1800).

(61) Multésimes. des Effendi Hussein à Reynier 162: B^6 Vincennes,

(62) Ordre de Kléber, (16 Sept. 1799), Dans: Kléber et Menou., pp. 41,42.

(63).Peyrusse, A.: op.cit., pp. 471,472

(64) سوف يُعلن كليبر(فى 22 مايو 1800) أنهم أحرزوا تقدمًا ملحوظا فى إعداد كتاب "طبيعة الضرائب فى مصـــر" La nature des impôts en Egypte ولأهميته فإنه يصفه "بالكتاب الشهير" fameux livre ويؤكد أنه لم يحو بعد العديد من الضرائب غير المعروفة· انظر:

Kléber à chanaleilles, agent français, (22 Mai 1800), Kléber et Menou.., p. 296; Klé., t.4, pp. 914,15.

(65) دار الوثائق: دفتر ترابيع ولايت جرجه لواجب سنة 1215، س 2281· والعبارة التقليدية فى نهاية الدفتر تشير إلى: "بلاد الولاية المذكورة تتبع النيل كل سنة بالمساحة والقياس وأما الشراقى ترفع لهم ... وسنه يزرعوا كتير وسنه يزرعوا قليل·· والاعتماد على المساحة "· كذلك انظر:
حسين افندى: المصدر السابق، ص34·

(66)Vincennes, B^6 81: "Etat des recettes et dépenses en argent et en grains de la province de Thêbes pour les années 1212 et 1213".

ويقدم الوكيل المالى فى نهاية التقرير شهادته عن تحصله لمجمل الضرائب من المعلم رفائيل والمعلم مينا·

(67)Vincenees, B^6 183: Poussielgue à Zayonchek, (5 Sept. 1799).

(68)Zayonchek à Reynier, (10 Nov. 1799), Polonais.., p. 342.

(69)Zayonchek à Reynier, (25 Oct. 1799), Ibid, p. 340.

(70)Poussielgue à Zayonchek, (2 Nov. 1799), Ibid; p. 340, (Note 3).

(71)Vincennes, B^6 161: Reynier à Friant, (18 Nov. et 25 Déc. 1799).

(72) Ravier à Reynier, Minieh, (30 Nov. et 17 Déc. 1799).

دار الوثائق: محفظة 4 ملف بدون رقم·

كذلك يكتب الجنرال بليار إلى الوكيل الفرنسى بتروشى فى الموضوع ذاته بالنسبة لقرى مصر العليا: " يجب مسح الأراضى، فالضريبة تحصل بناءً على المساحة التى يتعين التعرف عليها قبل جباية الضرائب"·

Belliard à Petrucci, (21 Déc. 1799). الوثائق دار :محفظة 11، ملف 15، ورقة 37

(73)Ravier à Reynier, (17 Déc. 1799).

الأرشيف نفسه: محفظة 4 ملف بدون رقم·

(74)Vincennes, B^6 161: Reynier à Mohallem Djeorgis Edjoari, (1 Nov. 1799; et 5 Jan. 1800); Reynier à Tallien, (5 jan. 1800); Reynier à Ravier, (13 Jan. 1800)

(75)Vincennes, B^6 161: Reynier à Djeorgis Edjoari, (5 Jan. 1800).

(76)Vincennes, B^6 161: Reynier à Mohallem Djeorgis Edjoari, (1 Nov. 1799).

(77) فاطمة الحمراوى: المرجع السابق، ص 282؛ نبيل الطوخى: المرجع السابق، ص 263·(ويعود تاريخ وثيقة الشكوى إلى 31 ديسمبر 1799)·

(78) لم يقتصر الأمر على الصعيد وحده، وإنما امتد ليشمل عددًا من أقاليم الوجه البحرى وخاصة ما كان واقعًا منها شرق الدلتا· انظر على سبيل المثال:

Vincennes, B^6 197: Friant aux checks des villes et villages du 5em arrondissement, (sans date).

والوثيقة حرر منها نسخة باللغة العربية لتوزيعها على مشايخ القرى والبنادر، كذلك انظر: رسالة فردييه إلى كليبر بشأن حسن طوبار الذى امتنع عن تسديد حصيلة التزامه البالغة 30.000 بوطاقة!

Verdier à Kléber, Damiette, (Le Déc. 1799).

دار الوثائق: محفظة(15) ورقة بدون رقم5·

(79) هنرى لورنس: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، دار سيناء، ط 1، 1998، ص 450؛ أندريه ريمون: المصريون والفرنسيون فى مصر 1798 - 1801، ترجمة بشير السباعى، عين للدراسات والنشر، ط1 القاهرة 2001، المصريون والفرنسيون فى القاهرة، ص161.

(80) جاء فى "مظهر التقديس" للجبرتى: "تواترت الأخبار بوصول حضرة الوزير الأعظم.. ورجال الدولة واستمر الأمر على الانتظار وترجى حصول الفرج آناء الليل وأطراف النهار." ومع تحقق سقوط حصن العريش: "حصل الفرج العظيم بمبدأ هذا الفتح". ثم عاد الجبرتى فى نسخة "عجائب الآثار" ليحذف هذا النص، فيما يشير إلى امتعاضه من أحكام العثمانيين بعد أن عادت لهم السيطرة على مصر راجع:

الجبرتى: مظهر التقديس، ص 157؛ عجائب الآثار، ج3، ص 140.

(*) كان "القرش أبو طاقة" أو "بوطاقة" يعادل بـ 90 بارة فى فترة حكم على بك الكبير(1772) وأصبح يعادل 150 بارة عند دخول الفرنسيين مصر(1798) بسبب تضخم قيمة البارة. انظر:

استيف: وصف مصر، مج 5، ص 94.

(81)Arrêté relatif au recouvrement des contributions par le général en chef Kléber, (21 Déc. 1799), Klé., t.3, pp. 321-322; Kléber et Menou, pp. 153,154.

(82)Ibid; Kléber à Zayonchek, (26 Déc. 1799), klé, t.3, p. 358.

(83)Arrêté de Kléber relatif au recouvrement des contributions, (31 Déc. 1799), Ibid., t.3, p. 378.

(84)Peyrusse, A., op.cit., p. 465.

(85) Kléber à Dugua, (18 Jan. 1800), Klé.., t. 3, p. 485; Kléber et Menou en Égypte depuis le départe de Bonaparte, Documents publiés pour la Société d' Histoire contemporaine, par Rousseau (François), Paris 1900 ،pp. 192,193.

(86) Desaix et Poussielgue à Kléber, au camp des conférences, près d' El - Arich, (24 Jan 1800), Klé., t.3, pp.531,2.

(87) Procès - verbal du conseil de guerre tenu au camp de Salahieh, (21 Jan. 1800), Ibid., t.3, pp. 498,99.

(88) Kléber à Dugua, (18 jan. 1800). Ibid., p. 485.

(89) Vincennes, B^6 110: Dugua à Kléber, (20 Jan. 1800).

ويلاحظ أن الجنرال دوجا فى تحليله لمواقف المتعاونين مع الفرنسيين وحد فى الموقف بين المشايخ والمسيحيين عموما (أقباط وشوام) . كذلك يمكن الرجوع لتقارير جون كيث(سكرتير سيدنى سميث قائد الأسطول الإنجليزى) الذى كان فى مهمة فى القاهرة إبان سريان تطبيق المعاهدة من 10 -16 مارس 1800: فقد أوضح أن الأقباط هم الأكثر انزعاجا وأنهم كانوا مجبرين على التعاون مع الحملة. وقد نشر هنرى لورنس تقارير كيث فى يوميات كليبر . انظر:

Rapports de Keith à Sidney Smith, (10-16 Mars 1800) Klé.., t.4, pp. 683-697;

هنرى لورنس: الحملة الفرنسية فى مصر، ص 468.

(90) راجع هذا الاقتباس فى دراسة: نبيه كامل داود: "الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء كتابات الأقباط المعاصرين لها" فى: أسبوع القبطيات السابق، كنيسة العذراء بروض الفرج، القاهرة 1998، ص 132؛ وقد أكد الجبرتى هذا الخبر كذلك . انظر: الجبرتى: عجائب الآثار، ج2، ص 179.

(91) الجبرتى: عجائب الآثار، ج2، ص 17؛ نبيه كامل داود: المرجع السابق، ص ص 132- 134 . ولمزيد من التفصيل حول الفترة المضطربة فى مصر فى العقدين السابقين على مجىء الحملة انظر: مجهول: تاريخ ما وقع فى مصر من ابتدأ عام 1190، المكتبة الوطنية - باريس ARABE, N° 1856.

(92)Rapport de John Keith à Sidney Smith, Cairo, 10th March 1800) Klé., t.4, pp.683-9; Vincennes, B^6 110: Dugua à Kléber, (20 Jan. 1800); Dugua à Zayonchek, (25 Jan. 1800).

وفى الرسالة الأخيرة يشير دوجا إلى أنه عقب نجاح المفاوضات ابتعد البكوات عن الجيش التركى

(93) لعل أول إشارة إلى نوايا العثمانيين جاءت فى "محاضر المفاوضات" حيث أبدى ممثلو الباب العالى للجانب الفرنسى العزم على طرد المماليك من مصر نهائياً. راجع:

محمد فؤاد شكرى: عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى، القاهرة 1952، ص 158.

(94)Menou au Premier Consul Bonaparte, Rosette, (19 Mar. 1800), Klé., t.4, pp. 771,2.

(95) Desaix et Poussielgue à Kléber, au camp d'El-Arich, (30 Jan. 1800), Klé., t.4, p. 556;

الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص ص 149,148، 151، (والكيس 25000 بارة ومن ثم فالحصيلة يصل إجماليها إلى 75 مليون بارة) .

(96) Napoléon Bonaparte: op.cit., pp. 304-5;

كذلك أشارت "كورييه" لهذا اللقاء وذكرت فى خاتمة المقال: "لم يكن البكوات مطمئنين إلى طابع الاستقبال الذى يتوقعونه من الصدر الأعظم ولا إلى مصيرهم النهائى." انظر: كورييه دى ليجيبت، عدد (63) (8 مارس 1800)، ص 243.

(97)Kléber à Dugua, (14 Jan 1800) ; Kléber à Estève , (en même date), Klé., t.3, pp. 447-448, 449.

(98) Kléber à Dugua, (18 Jan 1800), Ibid, p. 485.

(99) الواقع أن خدماتهم المعتادة للفرنسيين، فى مجالات بعيدة عن جباية الضرائب ظلت متواصلة طيلة سريان معاهدة العريش ولم تتوقف إلا تحت الحصار الشديد الذى تحوط بهم إبان ثورة القاهرة الثانية، فى 22 مارس 1800 انظر:

Damien à Kléber, (22 Mar. 1800) .

دار الوثائق: محفظة 19، دوسيه 21، ورقة 14.

(100) ثمة إشارة إلى وصول مبلغ 80 ألف فرنك(حوالى 25 ألف قرشا) من أقاليم الصعيد للخزانة، وقد أبدى كليبر ارتياحه لذلك؛ توسمًا فى استمرارية تواصل التحويلات النقدية.

Kléber à Estève, (18 Jan. 1800), Klé. , t.3, p. 487.

(101)Kléber à Estève, (12 et 22 Jan. 1800); à Dugua, (18 Jan. 1800), Klé., t. 3, p. 487; t.4, pp. 513, 515.

(102) Estève à Kléber, (22 Mar. 1800),

دار الوثائق: محفظة 19، دوسيه 21، ورقة 12.

(103) Kléber à Poussielgue, (6 Mar. 1800), Klé., t.4, p. 615.

(104) Peyrusse, A.: op. cit., pp. 467, 468.

(105) Ordre du jour de Kléber, (28 Av. 1800), Dans: Pièsces officielles.., t.2, pp. 280,284; Klé, t.4, pp. 850-854.

(106) يتضح ذلك من رسالة مدير المالية بوسيلج إلى الجنرال دونزلوه: "ليس للوكلاء الأقباط بصعيد مصر مرتبات ثابتة وإنما يخصص لهم 6% من الحصيلة المحولة.وأن هذا يمثل حالة خاصة بهم بين كل الموظفين الأقباط بالمالية". انظر:

Vincennes: B6 183: Poussielgue à Donzelot, (4 Juin 1799).

(107)Kléber à Chanaleilles, (22 Mai 1800), Kléber et Menou.., p. 296; Klé., t.4, pp.914-15.

(108)Kléber à Dugua, (16 Jan. 1800); à Friant, (17 Jan. 1800), Klé.., t. 3, pp. 467, 468.

(109) الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص 151.

(110) دار الوثائق: محكمة إسنا الشرعية(إشهادات)،س51، ص 284، م 676 (25 ذو القعدة 1214/ 20 أبريل 1800).

(111) قدر الجنرال دونزلوه حصيلة ما جمعه درويش باشا بـ (75.000 قرشًا) خلافًا للمواشى التى وصلت للقاهرة وعددها 3000 رأس، وحُملت الغلال على أربعين مركبًا. راجع:

Donzelot à Kléber, (14 Mai 1800),: Pièces Diverses et correspondances relatives aux opérations Militaires et politiques de l'armée d'Orient en Egypte, Paris an IX (1801), pp. 301-302; D'aure à Jacquin, à Beni - Souef, (23 Mai 1800).

دار الوثائق: محفظة 42 ظرف 1، ورقة بدون رقم.

(112) الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص ص 148،149.

(113)Peyrusse; A.: op. cit., pp. 468,69.

(114) يلاحظ فى قوائم الوكيل المالى بتروشى أن حصيلة مال البياضى التى تجبى بين(مارس –مايو) بلغت 88% من جملة الإيرادات . انظر:

"Tableau de l' impôt , pp. 52-4.

المكتبة المركزية(جامعة القاهرة): محافظ وثائق الحملة الفرنسية: محفظة تحت رقم(196) ملف رقم(G VIII).

(115) الجبرتى: عجائب الآثار، ج3، ص ص 185-186.

(116)Note officielle de la part du général en chef Kléber, concernant la conduite à tenir par le très Illustre et honoré Mourad Bey, Klé., t.4, pp. 806-7.

(117) رسالة مراد بك إلى دونزلوه، رقم (54(بتاريخ 14 محرم1215 (7 يونيو 1800).

(118) Peyrusse, A.: op.cit., pp. 468-9.

(119) Kléber à Chanaleilles, (22 Mai 1800), Klé., t.4, pp.914,15;

(120) Ordre du jour, (28 Av. 1800), Ibid, t.4, pp. 850-54; Peyrusse, A.: op.cit., pp. 467, 472.

(121) نشر الصاوى فى ملاحق دراسته جزءًا من الصيغة المعربة للأمر اليومى (28 أبريل 1800) وبها نجد مصطلح "الضريبة العامة" معربًا إلى "حسابات المدخول من اللم العمومى". راجع الصاوى: المرجع السابق، ملحق رقم (77).

(122) Peyrusse, A.: op.cit., p. 467.

(123)Menou au général Rampon, (26 Déc. 1800), Kléber et Menou.., p.381.

(124)Peyrusse, A.: op. cit., p.467; Histoire Scientifique, t. 6, p.70; Rigault, G: op.cit., p. 245.

(125)Belliard à Zayonchek, (3 Août 1800); Belliard à Danzelot, (3 Août 1800).

دار الوثائق: محفظة 30، ملف 12، ورقة 10، 11.

(126)Menou à Mallem Jacob, (1 Août 1800); Menou à Damas, (1 Août 1800); Damas à Zayonchek, (même date).

دار الوثائق: محفظة 30، ملف 14، ورقة 8، 9، 15.

(127)Belliard à Gressin, Commandant à Minieh, (3 Août 1800).

الأرشيف نفسه: محفظة 30، ملف 12، ورقة 9؛

D'Aure à Menou, (14 Août 1800).

الأرشيف نفسه: محفظة 50، ظرف 5، ورقة 32، 33.

(128)Rigault, G.: op. cit., pp. 250,251.

هنرى لورنس: الحملة الفرنسية، ص ص 528-529.

(129)Ibid.

(130)Peyrusse, A.: op. cit., p. 467.

(131)Ibid., pp. 472,473.

(132)راجع على سبيل المثال الدفاتر التالية:

دار الوثائق: ترابيع الأموال الديوانية بالولايات: دفتر ترابيع ولاية الأشمونين ومال نواحى مذكور سنة 1213، س 2264؛ دفتر ترابيع ولاية جرجا سنة 1213، س 2267؛ دفتر ترابيع ولاية منلفوطية سنة 1215، س2265.

(133)Rigault G.: op. cit., p. 113.

(134)هنرى لورنس: الحملة الفرنسية، ص ص 528-529.

(135)Ordre du Jour, (20 Jan. 1801), Kléber et Menou.., pp. 382-393.

(136)Ibid; Rigault, G: op.cit., p.258.

(137)Rigault, G: op.cit., pp. 258,259.

ونشرت صحيفة "كورييه دى ليجيبت" خطابًا من لجنة المساحة إلى مينو توضح فيه خطة العمل والترتيبات المعدة لبدء المسح.

انظر: كورييه دى ليجيبت، عدد رقم (107)، ص ص 395،396.

(138) هنرى لورنس: الحملة الفرنسية، ص ص 570-575.

***

obeikan.com